وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم : علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية وبنوك

المرجع : ...../2017

مذكـــرة بعنـــوان:

أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية وبنوك "

إعداد الطالب(ة):
– سارة خالدي

تحت إشراف الدكتور:
– رامي حريد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
سعاد بوهلالة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–	رئيسا
سهام عيساوي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–	مناقشا
رامي حريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

الملخص:

يعتبر البترول سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب خاصة في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي والصناعي في العالم، وتتغير أسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا فتحدث صدمات من حين لأخر نتيجة لعدم تطابق أسعاره مع عالم سريع التغير، وتعتبر الجزائر من الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول التي تعتمد بصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل إنفاقاتها المختلفة على المشاريع التنموية والاقتصادية.

وتأتي هذه الدراسة في وقت يتميز بانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض المداخيل من العملة الصعبة مما يستدعي البحث عن البدائل الناجعة لمعالجة هذه التقلبات، حيث خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن للنفط وزن ثقيل في الاقتصاد الجزائري وان حدوث أي تغير في أسعار البترول سواء بالزيادة أو النقصان يؤدي مباشرة إلى تغير الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للنفقات، وان أي تقلب في مواردها يؤثر على سياستها الانفاقية مما قد يؤدي إلى تجميد، تأجيل، أو إلغاء مشاريعها في إطار سياسة ترشيد النفقات.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، سعر البترول، الأزمة النفطية

Petroleum is a strategic commodity of great importance it has a multi-faceted world, especially in light of the great acceleration of technological and industrial development in the world. Oil prices fluctuate, causing occasional shocks due to price mismatch with a rapidly changing world. Algeria is a developing and producing oil exporter. Depends entirely on the revenues of fuel in financing their various expenditures on development and economic projects.

This study is characterized by the collapse of oil prices in the world markets, and therefore the low incomes of foreign currency, which requires the search for viable alternatives to deal with these fluctuations, we concluded through this study that oil heavy weight in the Algerian economy, and that any change in oil prices either The increase or decrease directly leads to a change in the petroleum taxpayer, which is the main financier of expenses, and any fluctuation in its resources affects its policy of spending, which may lead to the freezing, postponement or cancellation of projects under the policy of rationalization of expenditures.

Keywords :public expenditure,petroleum, oil crisis

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى الذي وفقني و أعانني و سدد خطاي لانجاز هذا العمل، كما أتقدم بجزيل الشكر الى والديا العزيزين على اتاحتهما لي كل الظروف المناسبة التي أنارت لي سبيل النجاح، كما أقدم عظيم الشكر والتقدير و الامتنان الى أستاذي الفاضل المشرف على هذه المذكرة الأستاذ "حريد رامي" على تشريفي بقبوله الاشراف على هذه المذكرة أولا، وعلى حسن المتابعة و التوجيه ثانيا.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة، وأخص بالذكر الأستاذ "المزاودة رياض"، والأستاذ "لطيف وليد"

أتقدم بخالص امتناني الى كل الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم منذ المرحلة الابتدائية الى الجامعة

كما أتقدم بالشكر الى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة.

مع خالص الاحترام و التقدير

سارة خالدي

الاهداء

لعلي لا أملك أغلى من هذه اللحظات و أنا أقطف ثمرة سنين من الجهد والعمل، فلك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك والصلاة و السلام على الرسول الأمين سيدنا محمد و على اله وصحبه ومن تبعه باحسان الى يوم الدين

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

هدية الرحمن و قدوتي، منبع فخري و اعتزازي الى من أوصلاني الى بر الأمان في دراستي و في رحلتي في هذه الحياة، والديا الكريمين اطال الله في عمرهما

الى أغلى ما وهبتني الحياة: اخوتي وفقهم الله

الى سندي في الحياة خطيبي

الى من كانو لي النور بدعائهم: جدي وجدتي رحمهما الله

الى رفيقات دربي اللواتي قضيت معهن أجمل أيام العمر: صديقاتي

الى زملاء العمل الذين ساندوني بحب و اخلاص في بداية مساري المهني: الفريق التربوي لمدرسة " نعمون عبود "

الى كل من سهر الليالي، من اجل فكرة يؤمن بها.

سـارة

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الملخص باللغة العربية	**I**
الملخص باللغة الإنجليزية	**II**
الشكر والتقدير	**III**
الإهداء	**IV**
فهرس المحتويات	**VI- V**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**Ix**
المقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: مدخل إلى النفقات العامة	**28-01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	**03**
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة واركانها	**03**
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	**06**
المطلب الثالث:اثار النفقات العامة	**08**
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة	**08**
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة	**11**
المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها	**13**
المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة	**13**
المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة	**14**
المطلب الثالث:النظريات المفسرة لتزايد النفقات العامة	**18**
المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق كآلية لمواجهة تزايد النفقات	**22**
المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام	**22**
المطلب الثاني: مبررات ودواعي عمليات ترشيد الإنفاق العام وعناصره	**23**
المطلب الثالث: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات	**25**
خلاصة	**28**
الفصل الثاني: اقتصاديات النفط	**54-29**
تمهيد	**30**

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد النفطي	**31**
المطلب الأول: التطور التاريخي للبترول	**3**
المطلب الثاني: أهمية البترول	**31**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لأصل تكون البترول	**36**
المبحث الثاني: سعر النفط ومحدداته	**39**
المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه	**39**
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط	**41**
المبحث الثالث: الأزمات البترولية في العالم	**47**
المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط بين(1973-1985)	**47**
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط(1985- 1998)	**51**
المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط(2004- 2008)	**52**
خلاصة	**53**
الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الإنفاقية في الجزائر	**77-56**
تمهيد	**56**
المبحث الأول: النفط والنفقات في الجزائر	**57**
المطلب الأول:التطور التاريخي للنفط في الجزائر	**57**
المطلب الثاني: تصنيف النفقات العامة في الجزائر	**60**
المطلب الثالث: العلاقة بين تقلبات أسعار البترول و نفقات الميزانية العامة في الجزائر	**66**
المبحث الثاني:العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنفقات في الجزائر	**68**
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر (2008-2016)	**68**
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على نفقات التسيير في الجزائر (2008-2016)	**70**
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على نفقات التجهيز في الجزائر (2008-2016)	**73**
خلاصة	**77**
الخاتمة	**79**
قائمة المراجع	**83**
الملاحق	**89**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-02	العوائد النفطية لبعض دول الاوبك من خلال الفترة(1972-1975)	49
02-02	تطور أسعار النفط لدول الاوبك خلال الفترة(1958-1970)	50
03-03	مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري	56
04-03	الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	60-61
05-03	جدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات	63
06-03	تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2008-2016)	66
07-03	العلاقة بين تغير أسعار البترول ونفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة(2008-2016)	68
08-03	العلاقة بين تغير أسعار البترول ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة(2008-2016)	70

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	تقسيمات النفقات العمومية	08
02-01	أسباب تزايد النفقات العامة	18
03-01	قانون فاقنر لتزايد النفقات العامة	19
04-02	تركيبة البترول	33
05-02	دورة انتاج البترول وعملياتها المختلفة	33
06-03	تقسيمات النفقات العمومية في الجزائر	64
07-03	انعكاسات ارتفاع وانخفاض اسعار النفط على النفقات العامة	65
08-03	تطورات اسعار النفط خلال الفترة(2008-2016)	66
09-03	تطور اجمالي نفقات التسيير والجباية البترولية خلال الفترة(2008-2016)	69
10-03	تطور اجمالي نفقات التجهيز والجباية البترولية خلال الفترة(2008-2016)	71

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2008	89
02	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2008	90
03	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2009	91
04	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2009	92
05	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2010	93
06	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2010	94
07	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2011	95
08	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2011	96
09	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2012	97
10	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2012	98
11	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2013	99
12	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2013	100
13	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2014	101
14	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2014	102
15	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2015	103
16	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2015	104
17	ميزانية التسيير في الجزائر لسنة 2016	105
18	ميزانية التجهيز في الجزائر لسنة 2016	106

مقدمة

منذ الاكتشاف التجاري للبترول في أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، لازال البترول يكتسي أهمية اقتصادية على الساحة العالمية والإقليمية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، في كل المجالات، كما يعتبر البترول مصدر مالي كبير بل أصبح من ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، رغم إحلاله بطاقات أخرى متجددة و غير متجددة.

من ناحية أخرى، ننظر إلى سوق البترول على انه سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، حيث شهد سوق البترول مند سنة 1970 حتى وقتنا الراهن مجموعة من الأزمات السعرية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي للدول الصناعية الكبرى و النامية على حد سواء، حيث ينطوي عدم استقرار النفط على عدد من الأسباب والعوامل الخارجية تتعلق معظمها إما بالنمو في الاقتصاديات و ما يترتب عليه من زيادة الطلب. أضف إلى العوامل السابقة أسباب غير اقتصادية ذات طبيعة جيوسياسية .

وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي والصناعة البترولية أهم ركائزه، فإن البترول يلعب دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، إذ يعتبر مصدرا بالغ الأهمية للدخل وذلك بنسبة 97%، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم و استغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من اجل بناء صناعة وطنية قوية، فاعتماد الاقتصاد الوطني على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعلت منه مرهونا بتقلبات أسعار البترول الدولية، التي كان لها تأثير على قيمة الإيرادات العمومية كما لها تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، إذ انه نظر إلى أسعار النفط المواتية في اغلب الأحيان التي أدت إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل ، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها.

- **التساؤل الرئيسي:**

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي:

- **ما هي انعكاسات تغيرات أسعار البترول على السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)؟**

- **التساؤلات الفرعية:**

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الآلية المتبعة لمواجهة تزايد النفقات العامة؟
- ما هي أهم العوامل المؤثرة على تطورات أسعار البترول خلال الفترة(2008-2016)؟
- ما هي أبرز تأثيرات تقلبات أسعار النفط على السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة(2008-2016)؟

- **فرضيات الدراسة:**

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر ترشيد النفقات من أنجع الآليات لمواجهة تزايد النفقات العامة.

الفرضية الثانية: هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على تغيرات أسعار النفط منها عوامل اقتصادية و أخرى غير اقتصادية.

الفرضية الثالثة: لعل من ابرز تأثيرات تقلبات أسعار البترول إتباع سياسة تقشفية في الإنفاق الجزائري

- **حدود الدراسة:**

يمكن تقسيم حدود هذه الدراسة إلى حدود مكانية و أخرى زمنية، وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمنية فسيتم اعتماد الفترة من سنة 2008 إلى 2016 وذلك بالنظر إلى تزامن هذه الفترة مع تقلبات واضحة في أسعار البترول

- **أهمية الدراسة:**

تأتي هذه الدراسة في وقت يتميز بانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض المداخيل من العملة الصعبة مما يستدعي البحث عن البدائل الناجعة لمعالجة تداعيات هذه التقلبات على الاقتصاد الجزائري.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

- إبراز أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري و تداعيات تقلبات أسعار البترول عليه؛
- إبراز احد المجالات الهامة من الواقع المعاش، ونظرا لارتباط السياسة الانفاقية بشكل كبير بجانب الأمن الوطني؛
- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع و التي تعد قليلة مقارنة ببقية المواضيع؛
- يندرج الموضوع في إطار التخصص؛
- الميل الشخصي للباحثة للخوض في عالم اقتصاديات النفط المعقد.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري على مورد وحيد في التصدير والذي يجعل من الاقتصاد الوطني رهين للظروف الاقتصادية؛
- تسليط الضوء على أسباب الأزمات البترولية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري؛
- دراسة العلاقة التي تربط أسعار البترول والنفقات العامة في الجزائر؛

- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليه.

-منهج الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، فمن اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والوصول إلى المعالجة السليمة للإشكالية، والإلمام بمختلف جوانب موضوع الدراسة استخدمنا في تناولنا لهذا المبحث المنهج التاريخي، فهو يظهر خاصة في الفصل الأول معتمدين عليه في تتبع التطور التاريخي لأسعار البترول، وهذا للخروج بنتائج تساعدنا في فهم الحاضر بالعودة للماضي:

المنهج الوصفي: تم استخدام هذا المنهج في أغلبية أجزاء المتعلقة بالجانب النظري للدراسة حيث استخدمنا المسح المكتبي في هذا الجانب بالاعتماد على: الكتب، المقالات، الدراسات التي تناولت نفس الموضوع (مذكرات ماجستير، رسائل دكتوراه).

المنهج التحليلي: تم استخدام هذا المنهج فيما يتعلق بتحليل المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة.

- **الدراسات السابقة:**

لاشك أن لموضوع البترول أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مذكرة ماجستير: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية من إعداد الطالب عيسى مقيلد من جامعة باتنة حيث طرح الطالب إشكالية حول مدى سيطرة الدولة الجزائرية على ثروتها النفطية و رقابتها عليها في ظل التحولات الاقتصادية و فتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقة في ظل هذا التوجه، وفي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة كإجابة للإشكالية وفرضيات الدراسة نجد أن نموذج التنمية الذي اتبعته الجزائر و المعتمد على إستراتيجية الصناعات قد اثبتت هشاشة خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الثمانينات. وأوضحت دراسة الإمكانيات النفطية للجزائر أن مدة الاستهلاك للبترول قدرت ب25 سنة و 60 سنة للغاز مما يضع على عاتق جيلين قادمين مهمة النهوض بالاقتصاد الوطني المعتمد على عوائد النفط، وكل هذا يجعل من قطاع البترول ثروة وطنية وفرصة تاريخية إذا تم تبني إستراتيجية شاملة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

- مذكرة ماجستير بعنوان: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر للطالب قويدري قوشيح بوجمعة من جامعة الشلف، و عالجت هذه الدراسة إشكالية التأثير الفعلي لتقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حيث تم طرح فرضيات تتعلق بمقارنة الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بعوائد النفط مع قدرته على استيعاب هذه العوائد، وبعد الدراسة

تم التوصل إلى نتائج عدة نبرز منها: ارتفاع أسعار البترول وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية أي أنها مؤشرات إحصائية توحي بتحسن الأوضاع الاقتصادية، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها أحدثت تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني للخروج من حالة الاعتماد الكبير على القطاع البترولي تبقى بعيدة، وان مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة

- مذكرة الطالبة مشدن وهيبة، بعنوان اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، والتي تطرقت إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساته على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982، وحرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية 2003، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث، وهذا حسب الإشكالية المطروحة، ماهو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول غلى الاقتصاد العربي ؟ ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت إلى النتائج التالية:

نجحت دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي في إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد اثبت الانهيار المدروس للبترول الخام سنة 1986 بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجيهات الايجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل. ولهذا فان التنمية و العلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تناولت العلاقة التي تربط بين أسعار البترول ونفقات الميزانية العامة والتي تعد إحدى أدوات السياسة المالية للدولة.

- **صعوبات الدراسة:**

وككل بحث واجهتنا بعض الصعوبات في دراستنا هذه نستهلها بقلة المراجع في ومجال قطاع المحروقات، وكذا التفاوت في الأرقام والإحصائيات المنشورة.

- **هيكل الدراسة:**

حتى تكون غايتنا الإجابة على الإشكالية والوصول إلى أهداف الموضوع، قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، سيتم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول النفقات العامة وظاهرة تزايدها بالإضافة إلى آلية ترشيد هذه النفقات، أما الفصل الثاني فسوف نتطرق فيه إلى اقتصاديات النفط من أسعار والأزمات النفطية التي مر بها العالم، أما الفصل الثالث الذي جاء بعنوان اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة(2008-2016) والذي سنتناول فيه تطورات

أسعار النفط خلال نفس الفترة وكذا تبويب النفقات العامة في الجزائر ومدى انعكاس تقلبات الأسعار البترولية على السياسة الانفاقية في الجزائر وهذا كالآتي:

الفصل الأول: مدخل إلى النفقات العامة

الفصل الثاني: اقتصاديات النفط

الفصل الثالث: اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

الفصل الأول:

مدخل الى النفقات العامة

تمهيد:

تستخدم الدولة النفقات العامة للقيام بوظائفها، ومن ثم تختلف النظرة إلى النفقات العامة باختلاف النظرة إلى الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة، وقد أدّى تطور دور الدولة إلى ظهور أنواع عدّة للنفقات العامة ، وزيادة حجمها زيادة مضطردة على مر السنين، دعت الكتاب إلى دراستها ، ومحاولة تقسيمها، وتحليل أثارها والعمل على ترشيدها حتى لا تسرف الدولة في الإنفاق دون ضابط ، لما للإسراف من خطر على مركز الدولة المالي والاقتصادي إلى الحد الذي قد يهدد كيانها، أو استقلالها السياسي، حيث تلجأ الحكومات لسياسة ترشيد النفقات لسد العجز في الموازنة العامة، وانخفاض الإيرادات مقرنة بالنفقات العامة حتى تستطيع الدولة زيادة إنتاجها ومواردها للتخلص من الأزمة المالية التي تواجهها حكومات الدول.

ولبيان ذلك نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها.

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام كآلية لمواجهة تزايد النفقات

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تعتبر السياسة الإنفاقية من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الدولة لتوجيه الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال تحديد وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وحسن إدارة برنامج الإنفاق العام، ويستند الإنفاق إلى مجموعة من الأركان يجب توفرها حتى يمكن الجزم بأنه إنفاق عام وهذا ماسنبينه كالآتي:

المطلب الأول : ماهية النفقات العام وأركانها

تعرف النفقة العامة بأنها: " صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة[1]".

كما يذهب البعض الآخر من علماء المالية إلى إنها: " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة[2]".

أما موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية فقد عرفتها على أنها: " ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات العامة على السلع والخدمات (متضمنة الإنفاق الرأسمالي)، والإعانات و المنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد[3]".

تعرف النفقة العامة على أنها : كمّ قابل للتقويم ، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة [4].

من التعاريف السابقة نلخص إلى تعريف شامل للنفقة العامة على أنها: كمّ أنها نقدي يخرج من الذّمة المالية للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها من أجل إشباع حاجة عامة .

ثانيا: أركان وخصائص النفقات

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن النفقة العامة تتضمن ثلاث عناصر كالتالي:

- استعمال مبلغ نقدي؛
- صدور النفقة من شخص عام؛
- تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام.

---

[1]- محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر 2003، ص: 23.

[2]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون- الجزائر، 2008، ص: 55.

[3]- عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت 1980، ص: 685.

[4]- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة** ، الإسكندرية، 2000، ص: 378.

1-استعمال مبلغ نقدي

تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية وذلك عندما تقوم الدولة بالإنفاق سواء من أجل شراء سلع وخدمات أو من أجل تقديم إعانات للأفراد أو لبعض المشاريع الاقتصادية.

وبذلك لا يعدّ النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية[1]،كتقديم خدمات دون مقابل و الإعفاء من سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج و أجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة [2].

إنّ اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي أهمها: [3]

أ- الانتقال من الاقتصاد العيني أين أضحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات بعد اندثار نظام المقايضة ؛

ب-تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة (العدالة الاجتماعية بين الأفراد)؛

ج- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته؛

د- تسيير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي.

2- صدور النفقة من شخص عام

وفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة، إلا إذا صدر من شخص عام، وبقصد بالشخص العام الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية ، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن[4].

ومن تمّ فإن النفقة التي يصدرها الخواص ، طبيعيين أو معنويين، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، وكمثال على ذلك إذا قام شخص ببناء مدرسة أو مستشفى وقام بالتبرع به للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعدّ عامًا وان كان الهدف منه هو تحقيق النفع العام وذلك لأن مصدر الأموال خاصا وليس عاما فهو بالتالي يعد إنفاقا خاصا رغم أن الهدف منه عاما.

وقد أصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتميز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق، وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يطلق عليه المعيار الوظيفي أو الموضوعي[5].

---

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون،**مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، عمان ،الأردن، 2007، ص: 119.

[2]– المرجع نفسه، ص:106.

[3]- بن نوار بومدين،**النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان، ص: 16.

[4]- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط9، 2009، ص: 24.

[5]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية ، **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر، عمان ،2007، ص:56.

أ- **المعيار القانوني والإداري: (le critère organique)**

أي الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق هل هي عامة أو خاصة؟

فهي عامة إذا قام بإنفاقها شخص يخضع للقانون العام أو شخص معنوي عام، وهي الدولة وكل هيئة عامة تابعة لها. وهي خاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة بغض النظر عمّا تهدف إليه من مقاصد[1].

ب-المعيار الوظيفي أو الموضوعي :

يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وتحدد طبيعة النفقات نالعامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات،وبالتالي تعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، أو أشخاصخاصين مفوضين من طرف الدولة، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات العامة في الظروف نفسها التي يقوم القطاع الخاص بالإنفاق فيها فإنها نفقات خاصة[2].

يدخل في عداد النفقات العمومية نفقات المشروعات العامة ذات الطابعالاقتصادي التي فرضها تطور واتساع نطاق الدولة في المجتمعات المعاصرة .

وبالاعتماد على المعيارين السابقين تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام، فالمبالغ النقدية التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة لا تعتبر نفقة عامة، حيث يشترط أن تخرج النفقات العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام[3].

3- تحقيق المنفعة العامة:

لا يكتفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقات عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي استخدام النفقة العامة بهدف إشباع حاجة عامة.

وإن هذا الركن هو نتيجة لفكرة أن المصالح العمومية لم تنشأ لتحقيق المصالح الشخصية، وإنما لبلوغ غاية أسمى، ومن جهة أخرى إن المال المنفق قدم تم تحصيله ويحمل عبئه جميع الأفراد، فلابد أن ينتفع به الجميع فكما يكون العبء عام يجب أن يكون النفع عام[4].

ويكون تحديد مفهوم المنفعة العامة باعتبارات سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية واقتصادية،إذأن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أولايحقق، وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات الحكومية لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها:[5]

---

[1]- عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974،،ص:68.

[2]- المرجع نفسه،نفس الصفحة.

[3]- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[4]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره ، ص:28

[5]-سعيد علي العبيدي،**اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، عمان،الأردن،2010، ص:101.

-اعتماد بنود النفقات الحكومية في الموازنة؛

-مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق جملة وتفصيلا من قبل السلطة التشريعية(الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك؛

-الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العمومية

لقد أدى توسع حجم الإنفاق العام وكذا اختلاف مجالاته وأشكاله إلى ظهور تقسيمات علمية وأخرى اقتصادية ناجمة عن اجتهادات الاقتصاديين وأخرى منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها إذا أن كل نوع من هاته التقسيمات يستند إلى معيار محدد.

ويقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد[1].

يمكن تقسيم نفقات الدولة عدة تقسيمات تختلف باختلاف الزاوية التي ننظر منها إلى هذه النفقات، فيمكن أن تقسمها من حيث دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية أو إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية ومن حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات ناقلة أو محولة ومن حيث الأغراض التي تستهدفها إلى نفقات اقتصادية واجتماعية وإدارية [2].

1- **تقسيم النفقات من حيث دوريتها:** تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري ومدى انتظامها إلى نوعين النفقات العادية والنفقات غير العادية:[3]

أ- **النفقات العادية:** تسمى بالنفقات العادية أو الجارية لأنها تمول من الإيرادات العادية (الضرائب، مداخيل أملاك الدول، الرواتب) وتتميز بالتكرار ويطغى عليها الدوام ، ولا يقصد بالتكرار الحجم وإنما نوع النفقة أي ظهورها في كل سنة مالية في الميزانية العامة للدولة.

ب-**النفقات غير العادية:** ونعني بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية ، كما قد تظهر في أوقات غير منتظرة (كالكوارث الطبيعية والحروب) مما يصعب التوقع بحجمها ويستوجب رصد أغلفة مالية تكميلية لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك إذ أنّها غالبا ما تمول من إيرادات غير عادية (الاقتراض).

لكن و مع مرور الزمن تلاشى الحد الفاصل بين النفقات العامة العادية وغير العادية، إذ أن النفقات التي كانت تعتبر غير عادية من منظور الفكر التقليدي للمالية العامة أضحت تعدّ من النفقات العادية وفق المنظور الحديث للمالية العامة، على اعتبارات البلدان النامية تلجأ للإقراض حتى تمول

---

[1]- سوزي عدلي ناشد ،**الوجيز في المالية العامة**،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر، 2000، ص: 37.

[2]- محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، كتب دار المعرفة، ص: 31.

[3]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 114.

مشاريعها التنموية ،كما أن النفقات المتعلقة بالاحداثات الجديدة تتكرر كل سنة مالية بنوعها لابذاتها [1].

2- **تقسيم النفقات العامة من حيث أغراضها:**

تقسم النفقات حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى نفقات إدارية ، اقتصادية وأخرى اجتماعية وتتمثل في:[2]

أ- **النفقات الإدارية** :وتشمل أجور ومرتبات الموظفين ومكافأتهم ومعاشاتهم في تلك النفقات اللازمة لسير الشؤون الإدارية.

ب-النفقات الاجتماعية: وترمي هذه النفقات أساسا إلى تحقيق التنمية والتكافل الاجتماعيين.

ج-النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستثمارات الهادفة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.

د- نفقات مالية: وتشمل أقساط استهلاك الدين العام وفوائده.

هـ- نفقات عسكرية: وتشمل نفقات التسليح والقوات العسكرية.

3- **تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها:**

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيمها إلى نفقات وطنية وأخرى محلية:

أ- **النفقات الوطنية:** وهي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة يستفيد منها جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة مثل: نفقات الدفاع.

ب-**النفقات المحلية (الإقليمية):**هي التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي ،كمجالس المدن والقرى.

---

[1]- حسن عواضة، **المالية العامة: دراسة مقارنة في الموازنة النفقات الواردات العامة**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت،1978، ص: 348.

[2]- محمد خالد المهايني،**محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للادارة العامة الدورة التحضيرية، 2013، ص: 19.

شكلرقم(1): تقسيمات النفقات العمومية

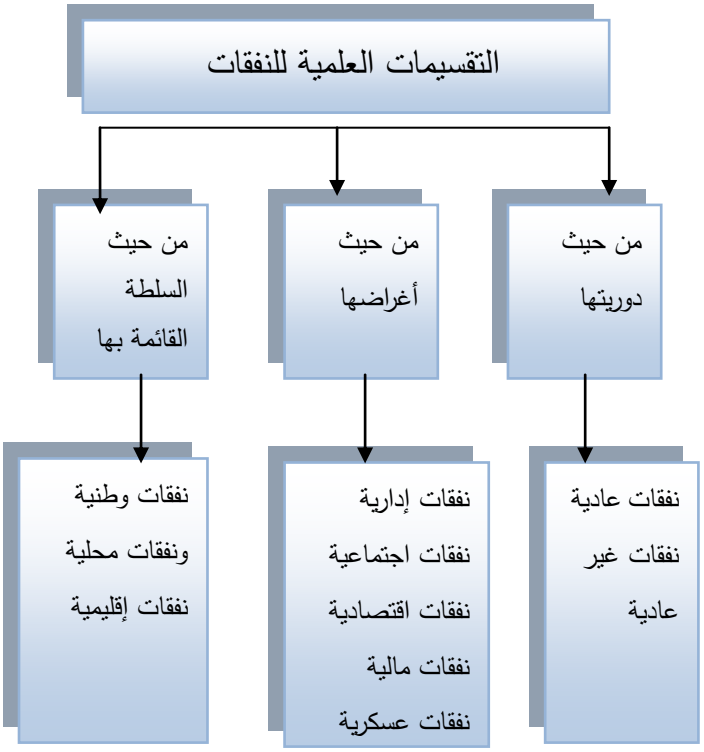

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة .

المطلب الثالث: آثار النفقات العامة

تشكل النفقات العامة نسبة مرتفعة من الدخل القومي في المجتمع، وتزداد أهميتها أكثر، لأنها أصبحت إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

فالتوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج آثار متعدد في مختلف الميادين، ولكن وعلى الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين غير أن هذه الآثار الاقتصادية التي تترتب عن النفقات العامة قد تكون أثار مباشرة، وهي تلك الآثار الأولية للإنفاق العام، وقد تكون آثارا غير مباشرة في الاستهلاك والاستثمار وفي الناتج القومي وفيما يلي أهم الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

يقصد بالآثار الاقتصادية المباشرة: التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية،نتيجة تطبيق الدولة لسياسة اتفاقية عامة قصد التأثير في الإنتاج والاستهلاك الوطنيين أو طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار أو التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي .

أولا : أثر النفقات العامة في الإنتاج الوطني

تحدث النفقات العامة أثار اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج .

1- آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار: وتتمثل في:[1]

- إن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بشكليها النقدي أو العيني تزيد من كفاءة الأفراد وهي بالتالي تزيد من قدرتهم على العمل ، كما أن إحساس الأفراد بالأمن والطمأنينة نتيجة لتوفر الظروف المناسبة التي توفرها النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية (الدفاع الخارجي والأمن الداخلي، الصحة ، التعليم ، التأمينات الاجتماعية) تساعدهم على القيام بالنشاط الإنتاجي وكذا من إمكاناتهم على الادخار؛
- وإن هذه المدخرات تصبح قادرة على الاستثمار إذا وضعت في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة في ميدان الاستثمار وبالتالي تحسن وتوسع المناخ الاستثماري ، فتتكون رؤوس الأموال التي تؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية.

2- أثر النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج وتحويلها

إن النفقات العامة تؤدي إلى التأثير في الإنتاج وتوجيه عناصره من قطاع معين إلى قطاع اقتصادي أخر، وذلك بهدف تنمية وتطوير القطاع الذي تم توجيه عناصر الإنتاج إليه.

أو زيادة أهمية القطاع العام وتوجيه إنتاج القطاع الخاص بغرض تشجيع إقامة صناعات جديدة[2].

أو يكون الهدف هو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق معينة كأن تزيد الدولة إنفاقها على الشؤون الصحية التعليم، والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو النائية غير المستغلة.

---

[1]-السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة،1975،ص: 151.

[2]-المرجع نفسه،ص: 151.

ثانيا: أثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني

يتوقف أثر النفقات العامة في الاستهلاك على طبيعة هذه النفقات أي الغرض الذي تخصص له تلك النفقات[1].

ويكون ذلك عن طريق الزيادة الأولية في الطلب، إما بطلب الدولة لسلع وخدمات قصد استهلاكها نتيجة رفع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، أو زيادة طلب الأفراد بغرض إشباع رغباتهم الاستهلاكية المتزايدة والناجمة عن النفقات التي توزعها الدولة على شكل أجور أو تحويلات .

فإما أن يكون غرض الدولة من الإنفاق العام مقابل الحصول على سلع استهلاكية بغرض إشباع حاجات عامة أو توفير خدمات استهلاكية ومنه فإننا نميز بين: [2]

1- النفقات العامة التي تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات

إذ يعبر عن النفقات الاستهلاكية بتلك الخدمات الاستهلاكية التي تقوم الدولة بشرائها من أمثلتها الخدمات العلمية والطبية...الخ .

وفي المقابل تقوم الدولة شراء بعض السلع الاستهلاكية مثل الملابس والمواد الغذائية و المواد الطبية لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين وهذا كله يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة وهو ما يؤثر مباشرة في الاستهلاك الوطني.

2- توزيع الدولة لدخول تخصص جزئيا أو وكليا للاستهلاك

تتعدد و تتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لإفرادها فإما أن تكون هده النفقات على شكل رواتب و أجور تمنحها للعمال والموظفين أو على شكل ريع تمنحه لمؤجريها أو على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها، حيث يقوم هؤلاء الأفراد ونظر لارتفاع ميلهم للاستهلاك بإنفاق غالبية هذه الدخول أو جميعها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية أو قد تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الاجتماعية والاقتصادية دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ، وهذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادية توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي تزيد الاستهلاك الوطني

[1]- عادل العلي، طلال كداوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، ص: 200.
[2]- عادل أحمد حشيش،**السياسيات المالية العامة**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، 1996، ص: 116.

ثالثا : أثر النفقات العامة على التشغيل ومستوى الأسعار

1- الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تمكن في تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في الأسعار، والعدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف والعكس صحيح[1].

كما وأن التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلب إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي:[2]العمل، رأس المال، التنظيم والابتكار.

وهنا تستطيع القول أن الإنفاق العام هو بمثابة المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل وذلك بامتصاص البطالة وكذا التخفيف من حدّتها، وهذا ما يعني وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة، فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة و أحجامها، والعكس صحيح.

2- الآثار المباشرة للنفقات العامة على مستوى الأسعار

لا تتحدد الأسعار المختلفة بفعل قوى العرض والطلب فقط ، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مستخدمة ما لديها من وسائل وطرق عدة .

ففي إطار البرامج الانفاقية للدولة قد تقوم يمنح إعانات أو تقوم بالإشراف المباشر على القيام بالإنتاج أو عن طريق استخدام سياسات مختلفة وكلها تصب في تحقيق استقرار الأسعار وذلك حسب الحالة.

وفي الواقع أن آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار تتحدد تبعا لحجم هذا الإنفاق وهدفه وطبيعته وطريقة تغطيته الاقتصادي القائم[3].

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

وكما ذكرنا سابقا فإن النفقات العامة تؤثر بشكل مباشر في كل من الإنتاج الوطني والاستهلاك الوطني والاستهلاك الوطني و التشغيل ومستوى الأسعار، كما وأن لهذه النفقات آثار غير مباشرة تحدثها على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال الأثر الخاص ب" المضاعف" والذي يطلق عليه ب: "

---

[1]- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص: 59.

[2]- نزار سعد الدين العيسى ،إبراهيم سليمان قطف،**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2006،ص:83.

[3]- عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، جامعة دمشق، 1993، ص: 335.

الاستهلاك المولد" وبالأثر الخاص ب:" المعجل" الذي يطلق عليه ب:"الاستثمار المولد" ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من العاملين: المضاعف والمعجل.

1- الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة من خلال أثر المضاعف: (effet de multiplicateur) وتتمثل فيما يلي:[1]

أول من أشار لمبدأ المضاعف هو الاقتصادي جون مينارديكينز وذلك عام 1936، حيث قام كينز بتحليل اثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على الاستهلاك على اعتبار أن الاستثمار هو المتغير الرئيسي حسب كينز وأن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بقدر يزيد كثيرا عن قيمة هذه الزيادة الأولية في الاستثمار غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا يرتبط ارتباط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن يتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك فالمضاعف يبين النسبة وبين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق ويعطى بالعلاقة التالية:

$$M = \frac{DY}{DG} = \frac{1}{1 - MPC}$$

حيث أن:

M = مضاعف الاستثمار

G= الإنفاق الحكومي

MPC = الميل الحدى الاستهلاك

Y= الدخل

أي أن مضاعف الاستثمار هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار لأن نظريا :

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار=1

فإن الميل الحدي للادخار 1- الميل الحدّي للاستهلاك

إذن يرتبط المضاعف ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباط عكسيا بالميل الحدي للادخار.

2- الآثارالغير مباشرة للنفقات العامة من خلال اثر المعجل:(Effet D'accéléraient)

تتمثل فيما يلي:[2]

اهتم كل من الفرنسي "افتاليون A Aftalion"والأمريكي " كلارك T LARK" بمبدأ المعجل الذي يقيس عدة مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني ، عكس كينز الذي انصب اهتمامه على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري.

---

[1]-السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

[2]-المرجع نفسه، ص:170.

ويمكن شرح اثر المعجل انطلاقا من:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغيير في الاستثمار}} = \frac{\Delta C}{\Delta i}$$

وتتوقف أثار المعجل عامة على عدة اعتبارات من أهمها ما يتعلق بطريقة الإنتاج أي الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية الذي يختلف من قطاع لأخر بالإضافة إلى ما يتوافر من مخزون من السلع الاستهلاكية وما يتوافر من طاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة...الخ

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

إذا نظرنا إلى اقتصاديات الدول المتقدمة منها أو النامية، يتضح لنا بروز ظاهرة تزايد النفقات العامة والتي أصبحت تعد من السمات المميزة للمالية العامة، وان كانت هذه الزيادة في النفقات العامة تختلف شدة أثارها من دولة لأخرى، والجدير بالذكر أن هيمنة الفلسفة الكينزية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية واعتماد سياسة الإنفاق العام كأداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دور كبير في بروز هذه الظاهرة.

المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة وتعتبر هذه الظاهرة من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي سواء دولا متقدمة أو دولا نامية ، و أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر Adolf wagner بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث معها، وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون يعرف باسم **قانون فانجر**أو" قانون التوسع المستمر لنشاط الحكومي " [1] والذي يشير إلى أنه كلما حقق مجتمع معين من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتسع باتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة نصب الفرد من الناتج الوطني أي وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي[2].

[1] عمر محمود ابوعبدة،**اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطنية دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية للمجد الأول،حزيران2005،ص:205.

[2] -سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

المطلب الثاني :أسباب تزايد النفقات العامة

لقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية سنحاول من خلال هذا المطلب شرح وتوضيح كل من الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

أولا:الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

المقصود بأسباب التزايد الظاهري في النفقات العامة هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة في رقم الاتفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة حقيقية و فعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها، و عليه فهي زيادة في النفقات العامة لايقبلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة فهي زيادة حسابية رقمية في الاتفاق العام.

وتتمثل أسباب التزايد الظاهري للاتفاق العام فيما يلي :[1]

- انخفاض قيمة النقد؛
- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان؛
- تغيير النظم المالية المحاسبية

1- انخفاض قيمة النقد

إن تدهور قيمة النقود في انخفاض قوتها الشرائية يؤدي إلى نقص كمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة عدد معين من الوحدات النقدية مقارنة بالكمية نفسها التي كان من الممكن الحصول عليها قبل هدا التدهور، و يترجم تدهوره قيمة النقود في الارتفاع العام لمستوى الأسعار، و في الواقع أن مختلف العملات النقدية قد تتعرض إلى تدهور في قيمتها خلال تطورها التاريخي و أن كانت نسبة هذا التدهور تختلف من عملة إلى أخرى.

ويعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية لنفع المحقق من هده النفقات أو بمعنى أخرى الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي اشترتها أو أنتجتها العامة.

وبناء على ذلك في أن دراسة و مقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة من اجل معرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة التي تتطلب أن تستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود، و يكون دلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة، و دلك باستخدام المعادلة التالية :

*النفقات العامة بالأسعار الثابتة: التدفقات العامة بالأسعار الثابتة/ المستوى العام المعيشي

---

[1]- محمد الطيب دهب، **دور سياسة الاتفاق العام على الاستمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2001- 2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية، تخصص: اقتصاد عمومي جامعة حمة لخضر الوادي، ص:9.

2- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان

إن زيادة عدد السكان و توسع المساحة بضم بعض المناطق الجدد للدولة عقب الحروب ترتب عليه زيادةَ ظاهرية في حجم الانفاق العام، فهذه الزيادة في السكان و التوسع في المساحات أدى إلى أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه.

وتؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة النفقات الحكومية وذلك لتوسع الخدمات التي تقدمها الدولة لتشمل الزيادة الجديدة في السكان، إضافة إلى كون تقديم المعدل نفسه من الخدمات لعدد اكبر من السكان يحتاج إلى وسائل فنية وإدارية اكبر أي المزيد من النفقات، هذا وعادة ما تكون الزيادة السكانية في الطبقات الفقيرة أكثر منه في الطبقات الغنية أي المزيد من الإعانات الحكومية لرفع المستوى المعشي لهذه الطبقة مما يعني المزيد من الإنفاق.

كما يؤدي أيضا اتساع المدن إلى زيادة الإنفاق الحكومي ونظرا لكون المدن تحتاج إلى خدمات عامة أكثر من الأرياف، فكلما اتسعت رقعة المدينة كلما زاد نصيب الفرد من النفقات الحكومية.

3- تغيير النظم المالية المحاسبية

إن تغيير طرق الحسابات العامة يمكن أن يؤدي إلى زيادة غير حقيقية في النفقات العامة،بحيث كانت فيما مضى تخصص بعض الإيرادات لتغطية التدفقات المباشرة للمصالح التي كانت تقوم بتحصيلها، حيث لم تكن هده النفقات تظهر في الميزانية العامة، ومن ثم فان الزيادة الحاصلة في النفقات العامة نتيجة إتباع مبدأ وحدة الميزانية الذي يقضى بضرورة ظهور كافة إيرادات ونفقات الدولة تعد ظاهرة اقتضتها تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة[1].

وأخيرا فان زيادة النفقات العامة ظاهرة متواجدة في جميع الدول و من اجل استخراج الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام للدولة يجب تقسيم النفقات الحقيقية على عدد السكان في كل فترة من الفترات ولكل بعد استبعاد الزيادة الحاصلة للنفقات العامة لأسباب أخرى كانخفاض النقود مثلا.

ثانيا :الزيادة الحقيقية للنفقات العامة

ويقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة المقدمة من طرف الدولة، غالبا ما تكون الزيادة في النفقات العامة زيادة حقيقية، بمعنى إنفاق الدولة مبالغ أكبر مما تنفقه للحصول على عدد من السلع والخدمات أكبر مما كانت تحصل عليه من قبل.

ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب نذكر منها:

- أسباب اقتصادية ومالية؛
- أسباب سياسية؛
- أسباب إدارية؛

[1] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

- أسباب اجتماعية؛
- أسباب عسكرية.

ا-الأسباب الاقتصادية

إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة :النمو الاقتصادي،زيادة الدخل الوطني ، التوسع في المشاريع العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد)[1].

فمن الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات.

وإن زيادة الدخل الوطني يتيح للدولة زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء على الأفراد ، فهي تستطيع مواجهة هذه الزيادة بما تحصل عليه من مزاولتها للنشاط الاستثماري [2].

ب-الأسباب الإدارية

من العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة التوسع في وظائف الدولة ومهماتها وكذا زيادة عدد الموظفين في جهازها الإداري، وكذا سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة[3].

ج-الأسباب المالية

تعدّ هذه الأسباب المالية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة في النفقات العامة، وتتمثل هذه الأسباب في شقين أساسين فمن جهة سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدىبالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزينة العامة ممّا يسمح بزيادة الإنفاق الحكومي وهذا فضلا عمّا يترتب على خدمة الدين من دفع لإقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات العامة.

أمّا من جهة أجرى وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين حسب سوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها، فقد يؤدي هذا الفائض إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة[4].

---

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص:100

[2]- مقراني حميد،**أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم (1988 -2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير تخصص: إقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2014-2015 ، ص: 16.

[3]- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر(2000-2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص: نقود ومالية،2011-2012،ص:83.

[4]-المرجع نفسه، ص:83.

د-الأسباب الاجتماعية

إن الدولة وفي ظل انتقال وظيفتها من الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة ثم المنتجة، مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي.

ويمكن تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل ، وإقامة العدالة الاجتماعية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان، ومما لاشك فيه أن تحمل المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية [1].

كما نتج عن منح الدولة للإعانات المختلفة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب ، نتج عنها زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

هـ-الأسباب السياسية

تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة العامة مثل انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة.

من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة ما يلي: [2]

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية ؛
- تعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمه بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم؛
- تزايد الإنفاق الحربي؛
- اتساع نطاق العلاقات الدولية وما صاحبه من زيادة في عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها؛
- تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية.

[1]- سالكي سعاد، دور **السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الدولي للمؤسسات ، 2011-2012، ص:40. شهادة الماجستيرفي علوم التسيير، تخصص التسيير

[2]– شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

الشكل رقم(2): أسباب تزايد النفقات العامة

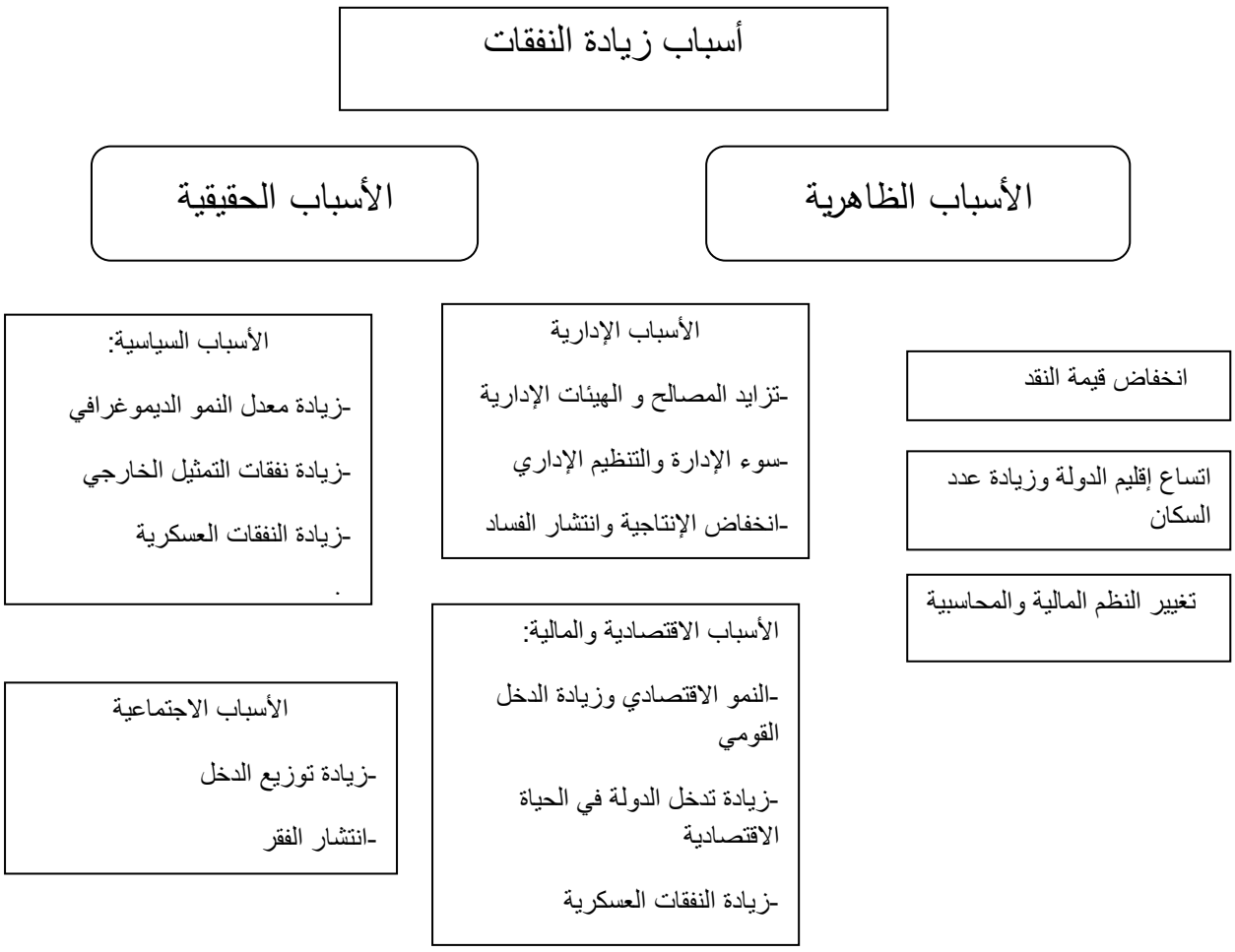

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتزايد النفقات العامة

إذا كانت النظرية التقليدية والنظرية الحديثة في النمو الاقتصادي لم توقف في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة، فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوة ايجابية في هذا المجال من أهمها دراسة الاقتصادي ألماني (Adolphe Wagner)سنة 1892 وتلتها دراسة من قبل الأستاذين: (peacock)(wislman)في مدرسة لندن للاقتصاد سنة 1961، بالإضافة إلى دراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة وفيما يلي شرح لهذه النظريات :

أولا: قانون فاقنر 1892 (la loi de Adolphe Wagner):

اهتم الاقتصاد Adolphe Wagner بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة خلال 19 ،و قد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي ب : قانون فاقنر(loi de wagner)، ووفق لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم النفقات العامة في الدول الصناعية بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي أوضح(A.wagne) أن تطور النفقات العامة هو نتيجة لطبيعة تغيير الهيكل

الاقتصادي والاجتماعي للدول ويتخلص هذا القانون في أنه " إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معين من النمو الاقتصادي ، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي "[1]. ويفسر ذلك استناد إلى عوامل اقتصادية بحتة فمن جهة نظره أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة ارتباطها ببعضها البعض، الأمر الذي ترتب عنه زيادة تدخل الدولة. وتمكن توضيح قانون (wagner)لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة .

الشكل رقم(3): يوضح قانون (wagner) لتزايد النفقات العامة.

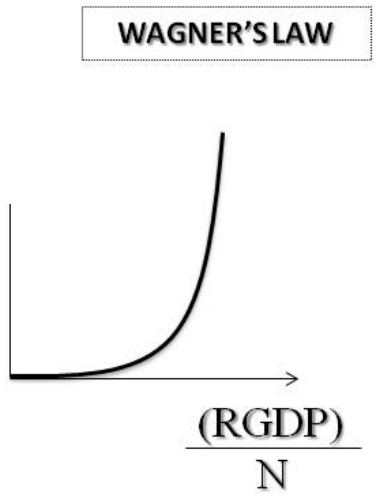

زيادة النمو الاقتصادي ⬅ زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والمجتمع⬅ زيادة الطلب على المنتجات العامة ⬅ زيادة الطلب على المنتجات العامة بنسبة أكبر من زيادة الدخل الحقيقي ⬅ زيادة الانفاق الحكومي بنسبة أكبر من زيادة الدخل.

المصدر: بودخدخ كريم،اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–حالة الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير،جامعة الجزائر،2010، ص:57–58 .

يمثل منحنى فاجنر حسب الشكل(3) العلاقة التي تربط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث يفسر فاجنر ظاهرة الزيادة في الانفاق استنادا الى عوامل اقتصادية بحت، وذلك باعتبار ان النمو الاقتصادي تصاحبه زيادة درجة التصنيع وتعدد الانشطة الاقتصادية ببعضها البعض مما يترتب عليه زيادة في الطلب على المنتجات العامة، ومن ث زيادة الانفاق العام بنسب مرتفعة مقارنة بالزيادة في الدخل الناتجة عن النمو الاقتصادي، وهي الالية الموضحة في الشكل رقم (3)

[1]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص:76.

أما الصيغة الرياضية لقانون wagner فتأخذ الصيغة الموالية [1]

$$G/Y= F(Y/N)$$

حيث :

G : الإنفاق العام

Y: الدخل الوطني

N: عدد السكان

مع العلم أن $\partial G > \partial Y > 0$

و أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكثر من الواحد ، ويتضح أن هناك وجود علاقة طردية ثابتة بين نسبة الإنفاق إلى الدخل G/Y وحصة الفرد من الدخل الوطني Y/N

ثانيا:الانتقادات الموجهة لقانون(Wagner)

وجهت لهدا القانون مجموعة من الانتقادات أهمها :[2]

- إظهار علاقة سببية رئيسية بين العوامل الاقتصادية و زيادة النفقات العامة، و لكن هناك عوامل عديدة توثر في النفقات العامة منها السياسة والاجتماعية.

-لقد أوضحت دراسات متأخرة وان لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات من خلال تحليل بعض الإحصائيات لدول معينة أن معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة و تزداد تلك المعدلات خلال ارتفاع مستوى المعيشة و لكنها تنخفض بعد مستوى معين.

ثالثا:أطروحةبيكوك– وايزمن

قام بيكوك و أبزمان بدراسة تطور الإنفاق العام في المملكة المتحدة بهدف استنباط بعض خصوصيات ظاهرة التزايد، وخلصت الدراسة إلى مايلي: [3]

- إن الزيادة في الإنفاق العام لا تتم بشكل مستمر وإنما على فترات متقطعة؛
- إن الزيادة في الإنفاق المطلقة إلى النسبية تكون أكثر أهمية في فترات الهزات والاضطرابات الاجتماعية ، وعليه تكون الدولة مضطرة إلى زيادة الإنفاق العام في حالة الهزات الاجتماعية؛

---

[1]- عبد المجيد قدّي، **مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقيمية**،ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص:16.

[2]- بلال عوايشية،فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة المحلية لترشيد النفقات العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014 جامعة العربي التبسي،2015- 2016 ، ص :41.

[3]- بداري محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 75

- بعد وصول الإنفاق إلى مستوى معين يصبح من الصعب ضغطه إلى مستوى أقل وهذه الظاهرة لها مبررات.

1-أثر المعاودة :

حيث أنه كثيرا ما تخصص نفقة لأمر ما ولفترة محددة لكن لأسباب عديدة كعدم التمكن من تحقيق الهدف الذي خصصت له، أو استمرارية الظاهرة، تجد الدولة نفسها مضطرة إلى معاودة تخصيص ذلك الإنفاق.

2-اثر التوسع :

وذلك في الموازنة حيث أن تخصيص نفقة ما كثيرا ما تنجر عنه مصاريف أخرى لقضايا مرتبطة بالأمر المخصوص.

إن اعتياد الأفراد على تحمل أعباء الضرائب يسمح للدولة بزيادة الموارد المتاحة وتوافر الإيرادات مما يشجعها على المزيد من الإنفاق من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

إن الهزات و الحروب التي تشهدها مجتمعات تكشف من جهة عن بروز احتياجات جديدة تعبر عنها رغبات جماعية ناتجة في البداية عن الظروف الخصوصية للفترة،كما تكشف من جهة عن قدرة المجتمع على تحمل أعباء إضافية يمكن أن تسمح بزيادة الإنفاق العام في سبب إشباع تلك الحاجات الجماعية الجديدة.

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق كآلية لمواجهة تزايد النفقات

من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة، ظاهرة تزايد النفقات العامة مع تزايد الدخل الوطني وان كانت أسباب هذه الظاهرة متعددة و متغيرة،إلا أن الثابت هو الضرورة الملحّة لترشيد هذه النفقات من أجل ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، سنتعرف من خلال هذا المبحث على مفهوم ترشيد الإنفاق ومجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام.

تلجأ الحكومات لسياسة ترشيد النفقات لسد العجز في الموازنة العامة وانخفاض الإيرادات مقارنة بالنفقات العامة حتى تستطيع الدولة زيادة إنتاجها ومواردها للتخلص من الأزمة المالية التي تواجهها الدول.

1-الترشيد لغة:

لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل رشد رشدا أو رشادا، أي اهتدى واستقام، أمّا إذا قيل: فلان رشيد أي أنه صائب و حكيم وقراره رشيد.

قال تعالى : " والذين أنفقوا لم يسرفوا ولم يقترو وكان بين ذلك قواما "[1]، فالإسراف هو تجاوز حدّ الكرم وصرف الأموال الزائدة عن الحاجة ، أما التقتير هو التضييق في الإنفاق، والأصل هو الوسط بين ذلك.

2-الترشيد في الاصطلاح:

يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة على أساس رشيد ، وطبقا لما يملي به العقل يتضمن الترشيد أحكام الرقابة والوصول بالتبذير و الإسراف إلى الحد الأدنى ، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة ، ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار ، ترشيد استخدام الطاقة ترشيد الاستهلاك، ترشيد النفقات العامة.[2]

3-تعريف ترشيد النفقات العامة :

تعرف ترشيد النفقات العامة ب:

" العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير إلى أدنى حد ممكن [3]"

---

[1]- سورة الفرقان الآية رقم 67.

[2]- محمد شاكر عصفور،**أصول الموازنة العامة**،دار المسيرة للنشر و التوزيع،لبنان،2008،ص:399

[3]- بعاطل عياش، نوي سميحة ، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2001- 2014** ،ملتقى حول التنمية المستدامة، جامعة سطيف1، مارس 2013، ص:12/11.

" ترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة[1]".

المطلب الثالث: مبررات ودواعي عمليات ترشيد الإنفاق العام وعناصره

أولا:مبررات ودواعي ترشيد الإنفاق العام

إن عملية ترشيد الإنفاق العام تعتبر من المبادئ العامة في اقتصاديات الدولة، وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة، هذا وقد ظهرت في الآونة الأخيرة نسبيا اهتمامات متزايدة بترشيد الإنفاق العام وهذا يعني ضرورة تبني الدولة ومختلف تصرفاتها بما في ذلك برامج الإنفاق العام، ومن أهم مبررات تبني سياسة الترشيد في الإنفاق العام عموما[2]:

1- التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة وفق لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع.

2- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوءا استعمال السلطة والمال العام.

3- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

4- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

5- تجنب مخاطر المديونية وأثارها، خصوصا وأن كثيرا من الدول النامية تعاني من معضلة ديونها الخارجية التي أسرفت فيها في الماضي.

6- إن تطبيق مبدأ الترشيد يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، وبالتالي يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

7- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة ، والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

ثانيا:عناصر ترشيد الانفاق العام

تتطلب عملية ترشيد الانفاق العام توفر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، وأهمها مايلي: [3]

---

[1] - محمد الطيب ذهب، مرجع سبق ذكره،ص:11.

[2]- كردودي صبرينة ، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص:247.

[3]- شعبان فرح، **الحكم الراشد كمدخل لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2000-2010)-**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص: 90-91.

1-التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام:

وذلك بتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للإنفاق، حيث تدخل جملة من الاعتبارات اللازم الأخذ بها لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، منها القرار السياسي للدولة ومدى تحملها للوظائف اتجاه المجتمع بالإضافة إلى ظروف البيئة التي يمر بها المجتمع، وإذا استخدمنا المنفعة الحدية كأداة للتحليل فان تقسيم الوظائف بين الدولة والهيئات الخاصة، لا يعتمد على معيار النسب أو القطاعات، وإنما يعتمد على معيار تعظيم مصلحة المجتمع.

2-توجيه النفقات العامة نحو النفع العام:

والمقصود به ضرورة أن تكون المنفعة العامة لإشباع حاجات عامة، والجدير بالاهتمام هو أن الفكر المالي المعاصر يعتبر النفع العام ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، ويتطلب هذا الركن عدم تخصيص النفقات العامة لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد، أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ خاص.

3-إتباع مبدأ الأولوية:

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الضرورية والتي وجب احترامه، وإلا فان الأموال قد تتجه إلى المشاريع الأقل أهمية وتحرم مشروعات ذات وزن في الاقتصاد الوطني، ويؤكد هذا المبدأ على ضرورة حفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها.

4-الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية:

بحيث يجب أن تكون المردودية جيدة وتعكس قيمة الأموال التي صرفتها وبالتالي النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة، أي المردودية الاقتصادية و الاجتماعية للنفقة العامة، حيث ان المردودية الاجتماعية للنفقة تنطوي على تحويل النفقات العامة الاجتماعية قصد محاربة الفقر ، فكل مصلحة ينبغي أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية مقابل اقل تكلفة.

5-التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة:

يعتمد هذا العنصر عل قضيتين أساسيتين: الأولى أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، أو بعبارة أخرى ضرورة تحري أن تكون النفقة معيارية أو قريبة منها، والثانية أن يتم الإنفاق في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير، ويجب أن يؤدي الإنفاق إلى إشباع حاجة و إلا كان سفيها، كان تعطي مرتبات أو مكافآت بغير تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع، أو تعطي إعانات لمن يستحقها، وعلى الوجه المقابل نجد عدم النفقة مع وجود الحاجة، ما يجعل توفر المال في هذه الحالة يعد سلوكا غير رشيد.

6-توافر المعلومات المالية:

يجب توافر مجموعة من المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وان تكون هذه المعلومات معالجة، وقابلي للاستعمال، ومما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية، إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف، حيث أن مهمة تحقيق كل من النفقات و الإيرادات مهمة اعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلف، والقيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها.

وبالإضافة إلى هذه العناصر ينبغي تحقيق مجموعة من الشروط حتى تتم عملية ترشيد الإنفاق على أحسن وجه نذكر منها:[1]

– تقييد تقديرات المصروفات في حدود الالتزامات الفعلية، والحد من ظاهرة نموها المستمر والمتزايد بحيث تكون الزيادات التي ستقر مرتبطة إما بمؤشرات محددة مسبقا على المدى المتوسط أو بأولويات و برامج الحكومة المعتمدة؛

– الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة باعتماد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة وطلبات الاعتمادات الإضافية؛

–دعم وزارة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة التخصيص؛

دعم تطبيق المعايير الموحدة للمسائل المتعلقة بشكل وحجم الهياكل الإدارية والقوى العاملة وتركيبة الرواتب والعلاوات والامتيازات في الحكومة.

المطلب الثالث : الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، لذلك يجب استعمالها شكل عقلاني وذلك باعتبارها مورد هاما للدولة يخشى من تبذيره وسوء استعماله ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها:

اولا: من حيث أفراد المجتمع:

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع ما كافيه، لتلبية حاجيات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث:

[1] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص:93

1- **الكثافة السكانية**:

يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.

2- **اعمار السكان**:

يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع ،وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجة المجتمع بينما نجد الأخرى في ندرة تامة وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى ، ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الثانية.

3- **نوعية السكان** :

لكي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة و الخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.

4- **دخل الأفراد المجتمع**: من الضروري أن تناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة، كما يجب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

ثانيا: من حيث الخدمة والسلعة نفسها:

1- لا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لاتشبع حاجات أفراد المجتمع لأن ذلك يسيء إلى استخدام المال العام؛

2- يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع مع مراعاة تغيراتها في كل زمان ومكان؛

3- عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع؛

4- يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: من حيث التخطيط:

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعيه وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل ولتحقيق ذلك يجب:

1- لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع ، وذلك للتقليل من زيادة بعض التكاليف التي تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم؛

2- يجب أن لا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغير الأشخاص.

رابعا : من حيث الموظفين:

بالنسبة للموظفين الذي لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية سير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة غير كافية لتلبية حاجتهم الاجتماعية فلهذه الأسباب يجب القيام بما يلي:

1- لابد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءتهم المهينة؛

2- توظيف ذو الكفاءات في أماكنهم المناسبة.

خلاصة:

من خلال هذا الإطار النظري للإنفاق العام توصلنا إلى مايلي:

الإنفاق العام هو عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة، أو إشباع حاجات الناس،و لقد أدى توسع حجم الإنفاق العام وكذا اختلاف مجالاته إلى ظهور تقسيمات علمية وأخرى اقتصادية حيث تقسم النفقات من حيث دوريتها إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية، ومن حيث أغراضها إلى نفقات إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية وعسكرية، ومن حيث السلطة القائمة بها إلى نفقات وطنية ونفقات محلية

ويزداد حجم الإنفاق العام تبعا لتطور دور الدولة التي أصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن بين أسباب تزايد الإنفاق منها ما هو حقيقي ومنها ما هو ظاهري وأمام هذا التزايد المطرد في النفقات وجب على الدولة إتباع سياسة انفاقية رشيدة و ذلك من اجل محاربة كل أشكال التبذير و كذا الاستغلال الأمثل للأموال العامة.

الفصل الثانـي:

اقتصاديات النفط

تمهيد:

إنّ التطرق إلى البترول ليس بجديد، فكثير من الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع كمادة للبحث والاهتمام شغلت ولا تزال تشغل بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء.

حيث عرف البشر البترول منذ قديم الزمان وفي مختلف الحضارات لكنهم استخدموه لأغراض أخرى غير الأغراض التجارية الحالية، حيث ساعد البترول على تطوير الحياة الاجتماعية واقتصادية والسياسية، ولكنه في نفس الوقت أداة للسيطرة حيث يعد المحرك لآليات السياسة والاقتصاد معا، وتعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة ، خاصة في ظل التسارع الذي يمر به العالم، حيث أثرت تقلبات أسعار البترول التي أحدثتها عوامل العرض و الطلب في السوق العالمية فضلا عن وجود عوامل محركة أخرى لها تأثيرات على الأسعار، أثرت على اقتصاديات العالم فأحدثت أزمات عدة في الاقتصاد العالمي، حيث جعلت من البترول مادة سياسية أكثر منها تجارية.

ومن اجل الإحاطة بالسلعة النفطية وهيكل الصناعة النفطية ومختلف مراحلها سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد النفطي

المبحث الثاني: سعر النفط ومحدداته

المبحث الثالث: الأزمات البترولية في العالم

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد النفطي

يعتبر النفط أحد أهم الثروات الطبيعية على وجه الأرض، وذلك باعتباره عصب الحياة بجميع جوانبها ولا يخلو أي نشاط اقتصادي من أحد مشتقات النفط.وترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة، ويمثّل النفط أهم هذه المصادر على الإطلاق،بعد أن احتلّ الصدارة عليها بعد الحرب العالمية الثانية حين توقّف الانتصار أو الانهزام فيها على الإمكانيات المتاحة من النفط

المطلب الأول : التطور التاريخي للبترول

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة وأكثرها وانتشارا حيث عرفت البشرية النفط منذ سالف الأزمان فقد وجد على هيئة برك ضحلة فوق الأرض في بعض الأماكن، كما لوحظ طافيا فوق الماء، واقتصر استخدام البترول في بادئ الأمر على استعمالاته في المواد الطبية والإضاءة وإجراء الطقوس الدينية حيث كان قدماء الهنود يستخدمون الزيت الذي يضخ من العيون الأرضية في إجراء الطقوس الدينية وأيضا لأغراض الزينة[1].

كما خلقوا عليه البابليون نوعا من القداسة، فكانوا يغمسون مشاعلهم في بيوتهم فيلقي ظلالا رهيبة سيجدون لها تعبدا وخشوعا[2]،كما استخدم قدماء مصر لعمليات التحنيط[3]، واستخدموا الإسفلت كمسحوق للتجميل في طلاء العيون والأظافر ويخلط مع الفاكهة والزيوت يستخدم كعطر عالي الجودة ومرهم لعلاج الجلد ، وبعد ذلك استخدم الإسفلت في صناعة الطوب ومواد البناء[4].

ويعتبر أول بئر حفرت لغرض استخراج النفط هي البئر التي حفرها "ادوين دارك" في مدينة " بيسلفانيا" وكان ذلك في 27 أوت 1859.بالولايات المتحدة الأمريكية[5]. لم يتعدى إنتاجه 2000 برميل في تلك السنة ومنذ دلك الوقت بدأت حمى النفط تجتاح العالم.

وإن الباحث في طبيعة البترول وأصله ونشأته، وكيفية تجمعه يجد أن هناك عوامل وظروف ينبغي أن تتوافر وتتحقق حتى يمكن القول بوجود تجمع بترولي في منطقة ما، ويمكن أن نحدد تلك الظروف والعوامل في مجموعة من الجوانب التي تتمثل في[6]:

- ✓ أن يكون هناك مصدر نتج عنه تكوّن الزيت الأسود؛
- ✓ أن يكون البترول أو السائل الأسود تجمع وتركز في مكمن معين أو حوض معين في باطن الأرض؛
- ✓ أن تكون هناك عوامل قامت بحفظ البترول من التسرب والهروب أو التلف على مر السنين.

---

[1]- يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008

[2]- عيسى عبده، نقديم اسماعيل يحي، **بترول المسلمين ومخططات الغاضبيين** ، دار المعارف، جمهورية مصر العربية ،1983 ص ص: 244، 245.

[3]- يسرى محمد أبو العلاء ، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 ص:04.

[4]- محمد عبد المقتدر، عبد العزيز السيد ، **البترول وطرق استكشافه** ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2008، ص: 15

[5]- محمد ختاوي ، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية** ، ط1، دار النفائس ، لبنان ،2010، ص: 96.

[6]- ابراهيم طه عبد الوهاب ، **محاسبة البترول**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 20 .

وحتى نفهم تلك الجوانب فإننا سنحاول إلقاء الضوء على:

البترول من أصل لاتيني وتعني زيت الصخر[1] تعبيرا عن تكوينها بين الصخور[2].Petr: صخر oleum: زيت وهو مادة بسيطة من حيث انه يتكون من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما وباعتباره خليطا من الموارد الهيدوكاربونية[3] والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية [4].

الاسم الدارج للبترول : الذهب الأسود.

ويسمى:

Pétroleur: في اللغة الانجليزية

Pétrole : في اللغة الفرنسية

Pétrolés: في اللغتين الاسبانية والبرتغالية

ERDOL: في اللغة الألمانية ومعناه زيت الأرض[5].

يوجد البترول في الطبيعة إمّا في حالة صلبة أو شبه صلبة، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية [6].

وتنقسم مخرجات البترول إلى ثلاثة مجموعات :

- ✓ هيدوكربونات غازية مثل الميثان والبوتان.
- ✓ هيدوكربونات سائلة مثل جزيئات الكازولين، البنزين والكيروسين.
- ✓ هيدوكربانات صلبة مثل شمع البارافين والاسفلت.

ويتم فصل المكونات الثلاثة عن بعضها البعض خلال عملية تكرير البترول.

---

[1]- كامل بكري وآخرون ، **الموارد واقتصادياتها** ،دار النهضة العربية، 1986،ص: 167.

[2]- آمال رحماني ، محمد التهامي طواهر، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)**، مجلة الباحث ، العدد 12 ،2013، ص: 19

[3]- Jean charlesdubart : '' Energie le grand toumant'' , paris 1981,p p : 75,76.

[4]- محمد ازهر السماك، **اقتصاديات النفط**، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981 ، ص: 11.

[5]- صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، **أساسيات في تصنيع النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص:1.

[6]- محمد عبد القادر، **كيماويات المنتجات البترولية** ، الدار المصرية للعلوم القاهرة، 2008، ص: 87.

الشكل رقم (04): تركيبة البترول

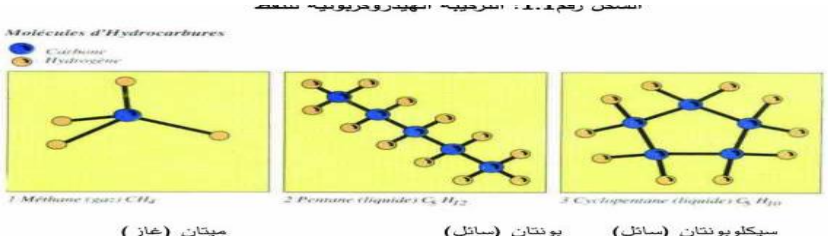

المصدر: أمينة مخلفي ، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)**، الجزء الأول ، ص:7.

من الشكل رقم(04) يتضح لنا ان البترول يتكون من مادة الهيدروكربونات وهي مادة غازية ويطلق عليها الغاز الطبيعي. وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية اهمها الميثان والايثانول، البروبان والبوتان والنتروجين وثاني اكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة

وتنطوي دورة إنتاج النفط على خمسة مراحل هي : التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير، ثم التوزيع والتسويق ويمكن إيضاحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(05):دورة انتاج البترول وعملياتها المختلفة.

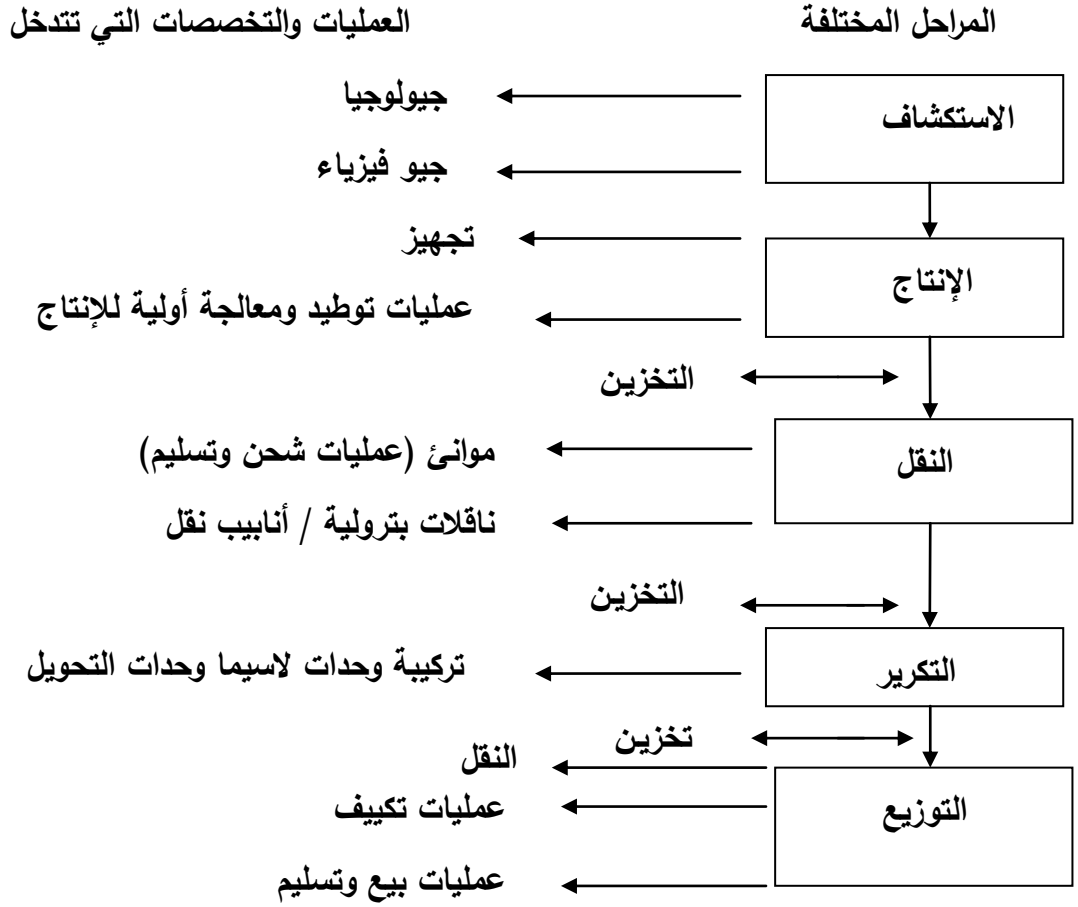

المصدر: موري سمية،**اثار تقلبات اسعار الصرف العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص:58.

ومقياس الوحدة البترولية إما أن يكون بموجب الحجم أو الوزن[1].

- الحجم : وحدة القياس الأمريكية وهي الوحدة الأكثر استعمالا وهي البرميل Barrel الذي يعادل 159 لتر وحدة قياس المتر المكعب ويعادل 6,28 برميل، هذا المعيار يستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية (فرنسا وألمانيا).
- الوزن : تعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية : – الطن الطويل يعادل 1006 كلغ.

– الطن المتري يعادل 999 كلغ.

– الطن القصير يعادل 906 كلغ.

❖ **مميزات المادة البترولية:**

01– نقطة الانسكاب:

يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها ويؤثر ارتفاعها على جودته ، وسعره وتكاليف إنتاجه .

02– درجة الكثافة النوعية:

تعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجاتها الحرارية ويعبر عنها باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي API ، تتراوح بين 1 إلى 60 وتدل على نوعيه وجودة البترول حيث تنقسم إلى ثلاثة أقسام[2]:

- ✓ **الدرجات العالية:** رمز البترول الخفيف الذي نتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق (البنزين ، الكيروزين).
- ✓ **الدرجات المنخفضة:** رمز البترول الثقيل الذي نتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة من 28 درجة ومادون (المازوت).
- ✓ **الدرجات الوسطى:** رمز البترول المتوسط مثل زيت الغاز، زيت الديزل والتشحيم تكون بين 28 و 35 درجة.

---

[1]- مرجع سبق ذكره، ص: 93

[2]–العايب منير، **أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية على الصادرات النفطية العربية حالة الجزائر 1992-2010**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2012،2013، ص:18

المطلب الثاني:أهمية البترول

إن أهمية البترول تنعكس وتتجسم في جوانب رئيسية متعددة كالأتي:

أولا : أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، ورأس المال،والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحدّ الآن الأوفر، الأسهل والأفضل كما أنّ تبعية المجتمع العصري جبال البترول أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي.

ثانيا: دور البترول في القطاع الصناعي

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعية ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى بحيث تستخدم رواسب البترول : الإسفلت والقطران لتعبيد الطرق، كما يستخدم البترول كمادة لتغذية المعادن ويغطي مادة التشحيم من أجل استمرار عمل الآلة ويستعمل في المحولات والكوابل وعلب وصل الأسلاك تحت الأرض بالنظر إلى صفته العازلة ،كما أنه أساس الصناعية الكيميائية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف [1].

بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية وهي الصناعة البيتروكيمياوية والتي يتزايد عددها باستمرار وبصورة غير محدودة و يتجاوز مجموعها حاليا عشرات من الصناعات الأساسية و الكبرى و في أبرزها[2].

ثالثا: دور البترول في القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم " البترو – زراعية وذلك لسببين هما :

- ✓ البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة .
- ✓ استعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثرها في التقدم الزراعي .

وفي هذا السياق نشير إلى أن مع ارتفاع أسعار البترول سيصبح استخدام الجرارات الآلية أكثر كلفة، وسيؤثر ذلك مباشرة على سعر الحصيلة الزراعية، والذي سيرد مباشرة على سعر الغذاء الذي يشتريه المستهلك وستمر الأمر كذلك في السنوات الأول من بلوغ ذروة البترول، ولكن مع تناقض وجود البترول كلية قد يضطر الفلاح إلى الاستغناء عن الجرار الآلي .

---

[1]- مشدن وهيبة،**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2004-2005، ص 13.

[2]- فتيحة موراشي ، حسيبة مداني ، **إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية**، المؤتمرالعلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، الجزائر 07،08أفريل 2008.

والذي سيتحول إلى قطعة من الحديد ليس أكثر، وسيؤدي ذلك إلى العودة إلى معدلات الإنتاج الزراعي التي ألفها الإنسان في بداية القرن العشرين وما قبلها، وسيقل الإنتاج الزراعي ولن يصبح كافيا لإطعام ستة ملايير إنسان الذين يعيشون الآن على سطح الأرض كما يجب الإشارة كذلك إلى دور المنتجات الكيماوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي 50% من سكان العالم [1].

ففي دراسة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة أشارت إلى أن الحل الأنسب لحل مشكلة الغذاء هو التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية.

رابعا : دور البترول في القطاع التجاري

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ، ومن ثم يسع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققه بدلك أرباحا كبيرة، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح .

خامسا: النفط كمصدر الإيرادات المالية

تتضح أهمية النفط كمصدر للإيرادات المالية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال إنتاج الدخل القومي والتراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية، كما أنّ للدول المستهلكة كذلك نصيب من الإيرادات النفطية وذلك في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، ولقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني بمجموع الدول العربية لسنة 2005 نسبة قدرت ب 38,8% أي ما يعادل 413,6 مليار دولار [2].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لأصل تكون البترول

ظهرت نظريات مختلفة تحاول الإجابة عن السؤال : كيف تكون البترول ؟ومع أن عددها كبير إلا أنها انقسمت إلى مجموعتين أساسيتين، مجموعة تقول بأن الأصل غير العضوي للنفط، ومجموعة ثانية ترجعه إلى الأصل العضوي وهذا كالآتي:

أولا: النظريات غير العضوية

يجتمع أصحاب هذه النظريات على أن النفط أصله غير عضوي وهذه النظرية[3]:

01-النظرية الكونية:

اطلق على هذه النظرية الروسي sokolov وأشار إلى أن أجواء الكواكب في المجموعة الشمسية كانت مشبعة بغازات هيدروكربوجية في الحالة شبه السائلة، وعندما بردت الأرض تركزت الهيدروكربونات في

---

[1]- مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 14

[2]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، للفترة الممتدة بين 1986-2010** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص : علوم تجارية ، 2012/2011، ص 13

[3] جامع عبد الله، **اثر تطورات اسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية-دراسة حالة الجزائر-**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص:5

الطبقات الصخرية العلوية من السطح وبهذه الطريقة تكونت وتجمعت الرواسب النفطية. لكن يرى العلماء أنه لو كانت هذه النظرية صحيحة لكان معظم التجمعات النفطية موجودة في اقدم الصخور وهي الصخور النارية، بينما في الواقع نجد 99% من الرواسب النفطية تتواجد في الصخور الرسوبية.

02-النظرية البركانية

جاء بهام وكسون moison الفرنسي الأصل مستندا على عدة مشاهدات منها: تصاعد غازات هيدروكربونية ضمن غازات النشاط البركاني.

ويؤخذ على هذه النظرية أنها لا يمكنها تفسير تكون كل هذه الكميات من الهيدوكربونات[1].

03-**النظرية الماجمائية**

والتي جاء بها الروسي pofirjer وزملائه عام 1974 وهم يعتقدون أن أصل الرواسب الهيدروكربونية هي نواتج تفاعلات كيميائية لعناصر غير عضوية تحت درجات حرارة عالية تتروح فيما بين 1500 و 1700 درجة مئوية وضغط يصل إلى 40-60 كيلوبار، حيث يتفاعل خليط من كربونات الكالسيوم وكبريتات الماغنيزيوم وأكسيد السيليكون وأكسيد الحديد ومركبات كربوهيدراتية ليعطي خليط من الهيدروكربونات الغازية من الميثان والهبتان العادي.

04-**النظرية الكيمائية**

حيث استطاع العالم الروسي mendleev تحضير عينة من البترول في المختبر تشبه في جميع خواصها البترول الخام، وذلك بمعالجة كربيد الحديد ببخار الماء تحت ضغط درجة حرارة عاليين، عموما هذه النظرية في أساسها الكيميائي صحيحة ولكن أغفل مندليف خاصية النشاط الضوئي لزيت البترول الخام والتي لا توجد بالعينات التي تم تحضيرها بالمختبر بالإضافة إلى غياب إمكانية وجود الماء بشكل حرفي الأعماق اللازمة لتوفر الضغط والحرارة الكافيتين[2].

ثانيا: النظريات العضوية

بنيت النظريات العضوية على أسس ومشاهدات أهمها:

- ✓ تواجد أكثر من 95% من الزيت الخام والغاز الطبيعي في الصخور الرسوبية؛
- ✓ تواجد مادة البورفين والمركبات الازوتية في الزيت الخام وهي موجودة فقط في خلايا الكائنات الحية من حيوان ونبات؛
- ✓ ظاهرة النشاط الضوئي التي تميز بها الزيت الخام ترجع أساسا إلى تواجد مادة الكولسترول العضوي بين مكوناته ، بينما لا نجد لهذه الظاهرة وجود في المواد غير العضوية؛

[1]- محمد ختاوي، مرجع سبق دكره، ص 17.

[2]- محمد عبد المقتدر عبد العزيز السيد، مرجع سبق ذكره، ص 38-40.

- ✓ تواجد من الحرارة لا تزيد عن 200 درجة مئوية وتجدر الإشارة إلى أن هناك نظريات عضوية تدعي الأصل الحيواني فقط وأخرى تقول بالأصل النباتي فقط، إلا أنّ المسلّم به الآن أصل النفط مختلط حيواني – نباتي كمايلي[1]:

تكون زيت البترول من خليط من المركبات الهيدروكوبونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية، التي ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في البحار والمسطحات المائية وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات من الطين والرمال، كما تعرضت لضغط شديد ولدرجة حرارة مرتفعة، ماساعد على نشاط البكتيريا التي أزالتالأكسجين والازوت من هذه المواد، كما ساهمت في ارتفاع نسبة البروتينات والكريوهيدرات بها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى بترول وغاز طبيعي.

وتكون زيت البترول على مراحل متتالية وبصورة تدريجية بطيئة وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها ما يعرف باسم الكيروجينkerogen وهي مادة هلامية تمثل البترول غير تام التكوين، وبدأ زيت البترول في التكون بتحول الكيروجين إلى الاسلفت، الذي تحول بدوره إلى النقط التعيل ثم النفط الخفيف، الذي تزداد درجة خفته بطول فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، ويتسرب البترول بعد تكونه، بما يعرف بظاهرة الهجرة، خلال الطبقات الأرضية المسماة.

ويتجمع في النطاقات المعروفة بمصايد البترول بكميات كبيرة، وإذا لم يقف في طريقها عائقا مكونة تشعا بتروليا أو بركا من الاسفلت أو ينابيع من الغاز الطبيعي.

[1]- محمد خميس الزوكة، **جغرافيا الطاقة مصادر الطاقة بين الواقع والمامول** ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ،2001، ص-ص: 73-75.

المبحث الثاني: سعر النفط ومحدداته

يتميز سعر البترول عن غير من المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تدبدبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته، فالبترول وكما يقول رئيس مؤسسة كمبردج للبحوث الطاقوية (yergin daniel) البترول 10% اقتصاد و90 % سياسة، سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف السعر البترولي وأهم أنواعه، بالإضافة إلى العوامل المتحكمة في تحديد سعره.

المطلب الاول: مفهوم السعر النفطي وانواعه

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى:

أولا: مفهوم السعر النفطي

يعبر عن السعر النفطي على انه: القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة ، بسبب سوق النفط الدولية التي تتسم بالدينامكية[1].

كما يعرف ايضا على أنه: قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها النقد[2] وذلك خلال الفترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية ، اجتماعية، سياسية ومناخية...الخ بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.

ثانيا: أنواع أسعار البترول

إنّ الخوض في مفهوم سعر البترول وكيفية تحديده يدل أن للسعر البترولي عدة أنواع ومصطلحات سوف نقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع، والمقياس الذي اعتمد عليه في قياس السلعة البترولية[3].

1- الأسعار المعلنة:

يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وقد ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 م بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة standar oil التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجية المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر[4]، وبتزايد اكتشاف واستغلال البترول خارج الولايات المحتدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي، أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانى التصدير للبترول، ونظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار، عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرار وثبات للأسعار المعلنة في السوق البترولية وبتطور هذه الأخيرة

---

[1]- سهام حسين البصام، **مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36، 2013.

[2]- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**– الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983، ص 194.

[3]- ، المرجع نفسه، ص 198.

[4]- المرجع نفسه، ص 196

وظهور دول منتجة أخرى للبترول أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للبترول من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات البترولية العاملة على أراضيها ولأنه خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة،والتي أصبحت تبيع بترولها الخام بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق البترولية، إلا أنها استمرت تعلن كأسعار اسمية للبترول الخام تستعمل لاحتساب الفوائد البترولية بين الشركات والدول البترولية[1].

2- الأسعار المتحققة:

هي عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو مسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كجسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري ولقد ظهرت هذه الأسعار مند فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار المتحققة تتأثر تأثيرا كبيرا بطروق السوق البترولية السائدة والعلاقات الاقتصادية الدولية[2].

3- سعر الإشارة:

ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات،حيث اعتمد عليه لاحتساب قيمة البترول بين بعض البلدان البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، أن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق [3].

ولقد أخذت به العديد من البلدان البترولية، ومثال ذلك ماقامت به فنزويلا عندما بادرت خلال عام 1966 بادخال الاسعار المعول عليها في نظامها المالي، وكذا ماتم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

4- سعر التكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول التي تقوم باستخراجه الشركات البترولية العاملة في البلدان ومناطق العالم البترولية مضافا إليه عائدات تدفعها هذه الشركات البترولية لحكومات

---

[1] - يوعوبنة مولود ، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية vpr**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2010/2009،ص: 4.

[2]- العمري علي، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2006)** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 4

[3]- السعيد رويجع ، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري(1970-2009)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013/2012، ص:4

البلدان البترولية المعنية، ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام.

5- السعر الفوري أو الآتي :

ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية ويمكن تعريفه على أنه "سعر الوحدة البترولية" المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة [1]، من هذا التعريف نرى أن السعر الفوري أو الآني يتأثر كثيرا إذا كانت هناك إختلالات في السوق البترولية، وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلالات كبيرة بين العرض والطلب وأقل اذا كانت هناك إختلالات قليلة .

المطلب الثاني: محددات اسعار النفط

الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث نلاحظ أن خبراء النفط تتبؤهم بأسعار النفط المستقبلية، يستندون إلى الكميات المتوقع صلها من النفط مستقبلا.

أولا: الطلب العالمي على النفط الخام والعوامل المؤثرة عليه

يعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو الكيروسين أو لغرض إنتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة البتروكيمياوية[2].

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب العالمي على النفط ينقسم إلى الطلب على النفط الخام والطلب على المشتقات النفطية.

ويرتبط الطلب على النفط الخام كالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكرير ويتأثر النفط الخام بالعديد من العوامل التي تساهم فيها الدول بشكل كبير، وهي عوامل متشابكة بعضها أساسي والبعض الأخر مكمل، ويتأثر بها الطلب على النفط الخام بدرجات متفاوتة وهي:

1-معدل النمو الاقتصادي ومستوى التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي:

يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي بما أنه عنصرا أساسي في العملية الإنتاجية والطلب العالمي على النفط الخام يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم فمن خلال ملاحظتنا لحجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل هائل من وسائل النقل بمختلف أنواعها سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي [3].

---

[1]-محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص:199

[2]– المرجع نفسه، ص : 147.

[3]- المرجع نفسه ، ص : 153.

كما أنّ النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط، وبالعكس فإن كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص، أي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الأخر[1].

2- سعر النفط الخام:

يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على طلب النفط الخام والعلاقة بينهما عكسية حيث أنه من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة.

إلا أنّ النفط السلعة استراتيجة وقاعدة تحديد سعره وتختلف عن تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع التكاتف في الصناعة النفطية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع حد الأدنى لسعر النفط ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل مما يؤثر على الأداء الاقتصادي للدول المنتجة للنفط بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض والطلب الذي بإمكانها التأثير عليه، حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه.

3- سعر بدائل النفط:

سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على طلب النفط حال تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط لا يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا ولجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط وتعويضه ببدائله وعلى رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرتفعة.

وعلى الرغم من تعدد مصادر الطاقة البديلة إلا أن تأثيرها على طلب النفط في المدى القصير والمتوسط محدود بهذا لأن تكاليفها مازالت مرتفعة جدا، كما أن تغيير النشاط الصناعي القائم على النفط نحو نشاط صناعي قائم على مصدر طاقة بديل له لا يتم بهذه السرعة.

[1]- جمعة رضوان:" **تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر، تخصص :اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2007،2008، ص: 35

4- الاستقرار السياسي والأمني في العالم:

الاستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية في تأثيره على الطلب على النفط عن بقية العوامل الأخرى، لاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر خوفا من انقطاع الإمدادات، مما يخلق عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط.

5-المناخ:

قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر لطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي إلى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة،ويزيد الطلب على وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى سنة 2005 وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أو لأثر الطلب النفطي.

6- النمو السكاني:

تأثير النمو السكاني لطلب على النفط لا يعتبر عاملا أساسيا، كما أن تأثيره بسبب حيث كلما زاد النمو السكاني زاد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية أكثر رقيا مما يزيد من الطلب على النفط وهذا ما تشهده الصين والهند حاليا.

ثانيا: العرض النفطي والعوامل المؤثر عليه

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت نحو الانخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية [1]

ويتمثل العرض النفطي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفرها من النفط الخام أو المكرر عند السعر المحدد وخلال فترة زمنية معينة وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلافات في الإمدادات النفطية، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجيه وعرضه في المدى القصير محدودا وذلك في ظل العقبات التالية:

- ✓ عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل [2].

---

[1]- جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره،ص: 39.

[2]- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008 – 2009 ص: 72.

- ✓ عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير لأنها تدوم فترة أطول تتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جدا.
- ✓ محاولة الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.

كما أن مرونة العرض الثابت في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغيير في العرض أقل منه، وذلك للعقبات السابقة الذكر. ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل المتفاوتة كما يلي[1]:

1- الطلب على النفط:

يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين.

وإن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الأخر بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط.

2- الاحتياجات النفطية و التنقيب عن النفط:

تلعب الاحتياجات النفطية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط، كلما كانت الاحتياجات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج إضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر على العرض النفطي، فالدول المنتجة من خارج أوبك كثفت هذه العمليات بعد أن تضررت مع الدول المستهلكة من تخفيض العرض النفطي لدول أوبك في أزمة 1973، وتستلزم عمليات التنقيب عن النفط تكنولوجيا عالية واستثمارات كبيرة، كما أن تطور تقنيات هذه العمليات يسمح بضخ كميات كبيرة من النفط في وقت قصير وبتكلفة أقل مسايرة لطلب على النفط، لكنها لا تسمح بزيادة الاحتياطات النفطية بشكل كبير من خلال عمليات البحث.

وحسب إحصائيات 2005 فإن الاحتياطات النفطية التي ستخرج يوميا تقدر بـ 55 مليون برميل، وبهذا المعدل سوف يواجه العالم عجزا في المروض النفطي في سنة2020 يقدر بـ 19 مليون برميل يوميا.[2]

3- تكلفة الإنتاج:

كلما زادة تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه، والعكس صحيح فكلما انخفضت تكلفة الإنتاج زادت الكمية المعروضة من النفط، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية

---

(1)- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر**، محلية آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02/ 2012، ص: 187.

(2) - جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

لأن تكاليف استخراجه وتكريره أقل بكثير من غيره من أنواع النفط، وفي نفس الوقت يقل الطلب على النفط المستخرجات من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولا يميل المنجون للاستثمار فيه.

4- سعر النفط:

أي زيادة عرض النفط عن الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار، وأسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر، بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية، والعكس صحيح فكل انخفاض في أسعار النفط لا يعوض تكلفة استخراجه يقلص من الكميات المعروضة في المدى القصير، أما إذا استمرت الأسعار في الانخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للإرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجيات النفط.

5- سعر مصادر الطاقة البديلة:

يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط و إمكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل، عاملا مؤثر على عرض النفط بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر بدل النفط.

ثالثا: التنظيمات الدولية والجيوسياسية

تعتبر هذه العوامل من أهم أسباب تغيرات العرض باعتبار أن السياسات المطبقة من طرف الأطراف الفاعلة في السوق النفطي مرتبطة أساسا بها.والمقصود بالعوامل الجيوسياسية الإضطرابات أو الإختلالات (1973-(التي تتعرض لها الدول الكبرى المنتجة للنفط ولعل أهم هذه العوامل، الأزمات النفطية أزمتي 1986)، والحروب (حرب الخليج الأولى والثانية) ،أحداث سبتمبر، و الأزمة العراقية و أحداث السعودية..الخ

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول[1]:

1-منظمة الدول المصدرة للبترول:

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى،وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين10 و14 من شهر ديسمبر1960 ضم ممثلي إيران،العراق،الكويت،المملكة العربية السعودية وفنزويلا،وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة أوبك فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستعمله الكارتل الدولي للنفط خارج

[1]– محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 187-188.

حدودها في مستوى مرتفع،وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

حاليا تتألف منظمة أوبك من 12 دولة وهي:الجزائر، أنغولا،اندونيسيا،ايران، العراق،الكويت،ليبيا نيجيريا،قطر،العربية السعودية،الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.(وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها، عربية وأخرى غير عربية) وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:

- ✓ توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة؛
- ✓ العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- ✓ فرض رقابة على ثروتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار؛
- ✓ تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

2-الوكالة الدولية للطاقة(IEA)

أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956،وعلى ارتفاع النفط عامي 1973-1974لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن في 1974/02/11، لبدل جهود مسبقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCED).

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة أوبك ومقرها باريس،وقد ارتفعت العضوية الى 24 دولة[1]. ولقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعينة لصياغة برنامج عمل الدول المستهلكة للطاقة وهي:

- ✓ تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛
- ✓ صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطية العالمي؛
- ✓ تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛
- ✓ تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

[1] - محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 189.

المبحث الثالث: الأزمات البترولية في الاقتصاد العالمي

مرت سوق البترول في العالم بعدة أزمات وصدمات اختلفت من منظمة لأخرى وتعددت أسبابها وخلفت من ورائها نتائج كان أثرها كبير على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1973-1985

أولا:الأزمة النفطية الأولى (1973-1974)

بدأت الأزمة في 15اكتوبر 1973،عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول وابك بإعلان حضر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب1967،وفي نفس الوقت اتفق أعضاء أوبك على استخدام نفوذهم في ضبط آلية أسعار النفط، بعد فشل المفاوضات مع شركات النفط العظمى التي أطلق عليها "الأخوات السبع"في وقت سابق من ذات الشهر.

ونتيجة لهذا فان سعر البترول في السوق ارتفع بشكل كبير على الفور، ليصل إلى مقدار أربع مرات وهذا يعني أن ما أقدمت عليه الأوبك ما هو إلا بداية التحكم في الإنتاج والسعر لذات الدول المنتجة بعدما كانت تعاني من سيطرة الشركات النفطية، فكان بذلك نهاية عصر النفط الرخيص.

لقد تضافرت جملة من الأسباب، مع الحضر العربي على النفط أدت إلى تعميق الأزمة النفطية التي نتج عنها التهاب الأسعار، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

1- انخفاض قيمة الدولار:

إن العملات الرئيسية خاصة الدولار الأمريكي لها تأثيرات قوية على أسعار المنتجات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة، حيث أن لسعر البترول قيمة حقيقية واسمية يمكن على أساسها معرفة التغيرات الحقيقية فاذا حدث انخفاض في قيمة الدولار فمن الضروري أن يصاحبه ذلك ارتفاع في أسعار البترول الاسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية، والعكس صحيح، وهذا مايعني أن لقيمة الدولار قدرة شرائية تخضع على أساسها أسعار البترول، خاصة إذا علمنا ان الدولار هو الأكثر تداولا في مختلف أنحاء العالم، فقد شهد الدولار الأمريكي انخفاضا بنسبة 8 بالمائة بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار للذهب، حيث استمر الانخفاض حتى سنة1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية[1].

2- المنافسة العالمية على الطاقة:

لقد ساعد سعر البترول الرخيص بعض الدول الصناعية على النهوض بصناعتها، خاصة في ظل تزايد استهلاك البترول بمصادر الطاقة الأخرى، ومن جهة أخرى خصائص البترول المتعددة التي تميزه عن باقي المواد الطاقوية، والتي تضمن له الاستخدامات المتعددة في مجالات عدة وبصفة عامة، فان

[1]- موري سمية، مرجع سبق ذكره،، ص: 74

الدول الصناعية الكبرى تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر كمية من البترول الرخيص الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي، بعدما كانت تعاني اقتصادياتها من الشلل بسبب مخلفات الحرب العالمية الثانية هذا ما سمح بزيادة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة لكن بإقدام دول أعضاء الأوبك من تقليص التموينات البترولية، وجدت الدول الصناعية الكبرى نفسها أمام وضعية صعبة، حيث أصبحت تستورد الكميات المتاحة من البترول لتلبية احتياجاتها مقابل السعر الذي تحدده الدول المنتجة.

3- تضاعف قوة الأوبك:

أمام ضغوطات الشركات النفطية الكبرى لم تستطع دول أعضاء الأوبك فرض نفسها نظرا لمحدودية الأعضاء، لكن مع بداية لكن مع الستينات تعززت الأوبك بأعضاء جدد، حيث أصبح يمثلها 13 دولة منها 07 دول عربية ذات طاقة إنتاجية كبيرة، هذا مامكنها ن قدرة التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

❖ **نتائج الأزمة النفطية الأولى:**

لقد أثرت الأزمة النفطية على الدول المنتجة والدول الصناعية الكبرى على حد سواء، فدول الأوبك تقلصت حصصها في السوق النفطية من 54.8% الى 30.3 % بعد 11 سنة،هذا نتيجة المنافسة التي فرضتها دول منتجة للنفط خارج الاوبك، حيث استغلت الوضعية وقامت برفع إمداداتها النفطية في السوق نظرا للمستوى الذي بلغته الأسعار[1]، هذا نتيجة المنافسة التي فرضتها دول منتجة للنفط خارج الاوبك حيث استغلت الوضعية وقامت برفع إمداداتها النفطية في السوق النفطي نظرا للمستوى الذي بلغته الأسعار.

كما أن الأوبك حققت الأهم بتحكمها في الإنتاج النفطي الذي كانت تسيطر عليه الشركات النفطية الكبرى،فهذه الأزمة أثرت بشكل ايجابي على الدول المنتجة وبشكل سلبي على الدول الصناعية الكبرى.

إضافة الى هذا فان المستويات العالمية التي بلغتها أسعار النفط شجعت العديد من الدول على عمليات البحث والتنقيب خاصة في بحر الشمال والمكسيك التي أفرزت عن اكتشاف حقوق هامة وبطاقة إنتاجية كبيرة، علاوة على ذلك فان الاستهلاك العالمي من النفط قد سجل زيادة معتبرة، أما فيما يخص توزيع الريع النفطي فقد انتقل لصالح الدول المنتجة، حيث نذكر على سبيل المثال أنه في عام 1970 كان يباع برميل البترول المكرر من البترول لدول المجموعة الأوروبية 6.07 دولار للمستهلك النهائي بعد استقطاع إجمالي التكاليف، أما الدول المنتجة التي كانت تحصل على ريع صافي يصل إلى 1.42 دولار للبرميل، أصبحت تحصل في سنة 1975 على ريع صافي يصل الى 18.90 دولار للبرميل، أما المجموعة الأوروبية فقد بلغ البرميل للمستهلك النهائي 27.90 دولار للبرميل[1].

---

[1]- بوعوينةمولود،**العلاقة بين سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010/2009 ص: 20

[1]- حسني عبد الله، **النفط العربي خلال مستقبل المنظور**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص: 14.

ومن أبرز آثار صدمة 1973 ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك، وتمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية، وتتضح الزيادة في مداخيل دول الأوبك من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975)

السنوات / الدول	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

المصدر: موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 75

ثانيا: الأزمة النفطية الثانية (1979 -1980)

تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار البترول التي سجلت ارتفاعات لم تكن متوقعة، حيث شهد العالم أزمة بترولية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى وهذا بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل الى 1.5 مليون برميل، وباعتبار هذا البلد يمتلك طاقة إنتاجية لا بأس بها مكن هذا من التأثير على السوق النفطي ومن ثم الأسعار، حيث تضاعفت الأسعار بنسبة 50 بالمائة، وفي ظل ظهور عملات رئيسية قوية ومنافسة للدولار الأمريكي مثل الفرنك الفرنسي، والمارك الألماني بسبب إلغاء اتفاقية بريتن وودز من طرف وزراء المالية لدول أعضاء صندوق النقد الدولي، انخفضت القدرة الشرائية للدولار إلى حدودها القصوى، والتي كان لها الأثر المباشر على أسعار النفط، بمعنى انخفاض السعر الحقيقي للنفط.

جدول رقم (02): تطور اسعار النفط لدول الاوبك خلال الفترة 1970-1985

السنوات	السعر دولار/برميل
1970	2.1
1971	2.6
1973	3.1
1974	10.4
1977	12.6
1978	12.9
1979	29.1
1982	31.7
1984	28.1
1985	27.5

المصدر: تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوابك، العدد 34، سنة 2008.

نتائج الأزمة النفطية الثانية:

لقد كان للازمة النفطية الثانية الأثر القوي على دول الأوبك، خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية، حيث انخفضت من 49 %سنة 1980 إلى حوالي 39 %في سنة 1981 أي بمعدل انخفاض سنوي قدره 10%، في السوق النفطي وواصلت حصتها في السوق النفطي في الانخفاض إلى أن بلغت سنة 1982 نسبة 33% من الإنتاج العالمي.

اما بالنسبة لمداخيل مجموع الاوبك فقد قدرت سنة 1980 بحوالي 264 مليار دولار مقارنة بسنة 1979 حيث قدرت مداخيلها ب80 مليار دولار، حيث ان هذه الموارد المالية الهامة مكنت العديد ن دول الاوبك من استغلالها في عملية التنمية للنهوض باقتصادياتها كما هو الحال بالنسبة للجزائر، خاصة و ان معظم هذه الدول كانت تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية معقدة، وبمضاعفة مداخيلها من الجباية البترولية تمكنت هذه الدول من تحسين مستوى معيشة السكان و التخفيف من مشاكل البطالة والفقر.... الخ

بالمقابل نجد تحسنا كبيرا في العلاقات التجارية بين الدول المنتجة للنفط والدول الصناعية الكبرى، وذلك بارتفاع واردات الدول المنتجة للنفط من سلع وخدمات الدول الصناعية الكبرى نتيجة ارتفاع عائداتها النفطية، وقد سجلت اسعار مبادلات النفط الخام بالسلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 50%.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول (1985- 1998)

أولا: الأزمة النفطية العكسية (1985-1986)

تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية، والتي تمثل النهاية الصغرى لدالة أسعار البترول،بعد أن تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، حيث ومنذ بداية الثمانينات بدأت سوق النفط الدولية تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون وهي الدول المنتجة المصدرة للنفط، إلى سوق يتحكم فيها المشترون، وهي الدول الصناعية المستهلكة، الذين باتو يتحكمون في الكميات المشتراة ويفرضون أسعارا جديدة أقل للنفط، وهنا يكمن الاختلاف بينها وبين الأزمة السابقة حيث سجلت الأزمة السابقة آثارا سلبية على الدول الصناعية المستهلكة للنفط،أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية، على عكس أزمة 1986التي كان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس اصطلح عل تسميتها الأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن سابقتها من حيث الآثار، رغم أن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق بين الكميات المطلوبة والمروضة للنفط، غير ان هذا السبب كان نتيجة عوامل أخرى أثرت على توازن الكميات، ونذكر أهمها:

- **الغش الممارس بين أعضاء منظمة الأوبك:**

في سنة 1983 حددت منظمة الأوبك حصتها ب 17 ملون برميل في اليوم وفرضت نظام الحصص على جميع أعضائها ذلك حتى تبقى عند المستوى الذي يتناسب مع احتياجاتها، والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحدد ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيبا حصصهما بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم[1].

ولعبت العربية السعودية الدور الفعال للمحافظة على مستوى إنتاج يتناسب مع الأسعار باعتبارها من اكبر الدول المنتجة، حيث كانت السعودية تعمل بطاقة تصل إلى 6 مليون برميل في اليوم، لكن رأت بأن حصتها في السوق تقلصت الأمر الذي دفعها إلى تخفيض سعر نفطها ب 3 دولارات، وبالتالي فان النفط العربي الخفيف قد بلغ 25.11 دولار للبرميل وهو أقل من السعر الرسمي المحدد من طرف الأوبك عند حدود 28 دولار سنة 1985، أي أن الاوبك عرفت أزمة حقيقية في تحديد الكميات المنتجة التي لم تحترم من طرف الدول وحتى السعر المتفق عليه.

ثانيا: الازمة النفطية سنة 1998

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك

[1]-chemseddine chitour, **lapolitique et la nouvel ordre pétrolière international** ,Ed Dahleb 1995, p :171

من 25 مليون برميل يومي الى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط. فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

وقد أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول، بحيث انخفضت عائدات الدول المنتجة، فكان لتدهور أسعار النفط آثارا بالغة الضرر على اقتصاديات الدول المنتجة مما أثر على عائداتها، فالدول العربية الأعضاء في الأوبك انخفضت النفطية من 108.9مليار دولار عام إلى 76.1 مليار دولار عام 1999.

كما انخفضت أرباح الشركات البترولية، ففي بداية عام1997 بدأت أسعار البترول في التراجع من حوالي 24 دولار للبرميل حتى وصلت إلى اقل من 10دولار للبرميل في بداية عام 1999، فظهر ذلك على تراجع أرباح الشركات النفطية العالمية في النصف الأول من عام 1999، هذا ما أدى بالشركات البترولية العالمية إلى الاندماج من اجل تخفيض تكاليف الإنتاج.

وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ومن غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل[1]

المطلب الثالث:التطور التاريخي لأسعار النفط (2004-2008)

بداية 2004 اختل التوازن الفعلي بين العرض والطلب وظهر ذلك بفعل النمو الاقتصادي العالمي القوي وتسارع وتيرة التنمية في البلدان النامية مثل الصين الهند والبرازيل. فالصين مثلا استوردت 3 مليون برميل يوميا، في حين استوردت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 13 مليون برميل وهو ما أدى إلى اختلال توازن السوق في سنة 2004 يعود لعدة أسباب منها:

- إنتاج فنزويلا والعراق ونيجيريا لم يعد بمستوياته السابقة؛
- تراجع حاد في الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى دول أخرى خارج منظمة الأوبك؛
- توقعات السوق ،من جانب العرض، فتوقع الاضطرابات الجيوسياسية المحتملة (بما في ذلك الجانب الإيراني) وكذا شبح بلوغ الذروة النفطية من الناحية الجيولوجية هو موجود في الأذهان .
- كما أن ضرر الولايات المتحدة من إعصار كاترينا "Katrina" في عام2005 بين أنه يمكن أيضا للظواهر المناخية أن تكون سببا لتعطل الإمدادات.أما من جانب الطلب، تشير التقديرات إلى أن تقدم الدول النامية حافظ على النمو المتواصل في الطلب.

و بالمقابل، فعلى عكس ما حدث في الصدمة النفطية الثانية، فإن النمو الاقتصادي في المناطق الرئيسية في العالم (الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا) بدا أنه لا يتأثر بالارتفاع المستمر للأسعار الذي لم يكن بدافع من أوبك التي عملت على تخفيض الانتاج) .و توجد ثلاثة أسباب لهذا الواقع الجديد :

[1]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

– أن الاقتصاد العالمي، في الفترة 2004–2008 ، هو أقل بكثير مما كان عليه خلال الصدمتين النفطيتين الأولى و الثانية .ففي عام 1980، كان الأمر يحتاج لحوالي برميلين من النفط لإنتاج 1000 دولار من القيمة المضافة، أما اليوم فهو نصف برميل لإنتاج نفس القيمة . إذن فالاقتصاد والنمو الاقتصادي أقل عرضة للصدمات النفطية؛

– مساهمة عملية الانفتاح على المنافسة وتنمية التجارة في التحول من اقتصاد "العرض" إلى اقتصاد " الطلب" ، و تعزيز قوة المستهلكين /أو العملاء تدريجيا ؛

– بين عامي 1980 و 2004 ، نما الشق المالي الدولي بشكل كبيروصرف جزء من العائدات النفطية على الاقتصاد الحقيقي ، والأخرى تم إعادة تدويرها في النظام المالي وتغذية النمو المالي العالمي.

فالزيادة التدريجية في الأسعار في الفترة 2004–2008 ، يمكن وصفها اليوم باسم "**صدمة نفطية ثالثة**" كانت في الأصل صدمة ذات علاقة بالاختلال في التوازن – الحقيقي والنفسي– بين العرض و الطلب.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى الوزن الاقتصادي الكبير الذي يلعبه البترول او كما يحلو للبعض تسميته بالذهب الأسود، لما له من أهمية على الصعيد: الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي وباعتباره مصدرا للإيرادات المالية.

ونظرا لأهمية المورد في اقتصاديات الدول وكغيره من السلع الإستراتيجية، يخضع البترول إلى العديد من المتغيرات التي جعلت أسعاره تتضارب في الأسواق العالمية بين عوامل اقتصادية متمثلة: في العرض و الطلب وأخرى غير اقتصادية كالتنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية.

حيث شكلت تقلبات أسعاره أزمات عالمية هزت اقتصاديات الدول الصناعية والنامية على حد سواء وخلفت أضرارا تطلب إعادة إصلاحها فترات من الزمن.

الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

تمهيد:

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وان الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم و استغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من اجل صناعة وطنية قوية.

وتواجه الجزائر و كغيرها من البلدان المنتجة للنفط تحديات في كيفية إدارة اقتصادها و تنميته، ليس فقط للتقلبات السريعة لأسعار النفط و التي من الصعب التنبؤ بها، و إنما لان النفط مادة ناضبة يجب التخطيط لوقت نفادها،

استنادا لما سبق يتسنى لنا الحديث في هذا الفصل عن التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر و كذا تبويب النفقات في الجزائر و دراسة تحليلية لتطورات أسعار البترول للفترة 2008-2016

المبحث الأول:النفط و النفقات في الجزائر

اعتبر النفط الخام في الجزائر مند الاستقلال وحتى الوقت الراهن ، المصدر الأساسي للدخل والتجارة الخارجية ، وعلى عوائد النفط تعتمد تمويل عملية التنمية الاقتصادية والإنفاق الجاري، وهنا تكمن الخطورة على الجزائر بسبب اعتماد إحصائها على مصدر أساسي وناضب في نفس الوقت وهو النفط وعدم توفر مصادر متنوعة ودائمة للدخل الوطني .

المطلب الأول : التطور التاريخي للنفط في الجزائر

جيولوجيا يتواجد النفط بالجزائر مند القدم وكان يلاحظ على سطح الأرض وتستغل " عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك [1] وطوال هذه العصور ، كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة.

أما من حيث الاكتشاف التجاري و بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض مثل بئر نليوانين (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915 ، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب أما تاريخ إنتاج النفط والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فكان عام 1965، وقد تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل"عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف اكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. ثم توالت الاكتشافات وبدا الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0,4 مليون طن في سنة 1958الى20,7 مليون طن سنة 1962.

بعد الاستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، فكانت الخطوة الأولى بتأسيس الشركة الوطنية سونطراكSONATRACH وذلك بتاريخ 1964/12/31 وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم491/36 المؤرخ في 1963/12/31 وذلك حتى تكون وسيلة لتحقيق الأهداف المسطرة خاصة كسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية والفرنسية خاصة على معظم الأنشطة البترولية.

وبموجب المرسوم رقم66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/22 اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات، من خلال تعديل القانون الأساسي لها وتغيير اسمها الذي أصبح "الشركة الوطنية للبحث، إنتاج، نقل وتسويق المحروقات"، مع ارتفاع رأسمالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار والمتكون أساسا من دفعات نقدية وقيمة أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة(SN REPAL و(Camel) ومصفات الجزائر.

[1]- عيسى مقليد ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

و نتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثروتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن، وتوفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع وتنمية الاقتصاد الوطني. فقد استطاعت خلال سبعة سنوات فقط أن تطور نشاطها تدريجيا ليشمل كافة مراحل صناعة النفط والغاز في الجزائر وذلك عبر مجموعة مراحل متميزة وخطوات متصاعدة وانجازات متلاحقة.

ومع تخطيها لعدة خطوات، أصبحت حصتها من مساحات التنقيب 65% من مجموع المساحة قيد البحث والتنقيب سنة1969، وفي عام 1970 ارتفعت مساحات التنقيب الموضوعة تحت تصرفها بحيث أصبحت المناطق التي تقوم فيها بنفسها وبوسائلها الخاصة بدور المنفذ للأعمال تصل حوالي 92% والى 100[1] %

تأميم المحروقات:

يعتبر التأميم احد الأساليب التي اتبعتها عدة دول نامية لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية. وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(3): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع و التكرير
13ماي 1968	صدر أمر يقضي بالتأميم للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين والنقل
19 اكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيتي، نتج عنها قيام سونطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي
1970	صدرت قرارات تقضي بتاميم الشركات الأجنبية(باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يتسن من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر
24 فيفري1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز.منح شركة سونطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 50%

المصدر: عصماني مختار:دور الجباية البترولية في تحقيق النمو المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2013، ص:92

[1]-حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009**-دراسة تحليلية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012، ص: 23

وبموجب هذا التأميم أصبح لسونطراك الحق في:

- ✓ تأميم الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- ✓ تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
- ✓ تقديم تعويضات الشركات الأجنبية باستثناء شركة " جيتي" فيرفع لها التعويض بالنفط الخام .

أما النتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها، ليس فقط من قرارات التأميم الجزائرية، ولكن من حركات التأميم عامة التي قامت بها العديد من الدول المصدرة للنفط لاحقا، فهي :[1]

– إن التأميمات أعطت للدول الصناعية المستهلكة إحساسا بأن تأمين وارداتها النفطية قد أصبح منذ الآن مهددا، إذ لم يعد النفط تحت مراقبة الشركات الكبرى الأمريكية خاصة التي كانت تسيطر في السابق على ما يتراوح بين 70% و 80 %من حلقات الصناعة النفطية من البترول خارج الولايات المتحدة وقد أصبحت الآن الحلقات العليا من صناعة النفط خارج سيطرتها؛

–التأميمات أصابت مباشرة –وبسرعة– هيكل السوق النفطية ، ففي سنوات قليلة تحولت هذه السوق جذريا من سوق مدمجة عموديا تحت رقابة الشركات المتعددة الجنسيات إلى سوق بقطبين أو برأسين فأغلب نشاط الحلقات العليا (الاستكشاف والإنتاج والاستغلال والنقل للبترول الخام) تحت رقابة الدول المنتجة، أما اغلب الحلقات السفلى (النقل و التخزين التكرير والتوزيع) تحت رقابة الشركات العالمية .هذه الوضعية الجديدة كانت بطريقة ما وراء عدم الاستقرار في أسواق النفط؛

– على العكس من الشركات الأجنبية التي كان همها الأساسي تعظيم الربح المالي فقط، فإن الدول الوطنية التي تهدف إلى زيادة الأرباح كانت تسعى أيضا للحصول على مزايا :اقتصادية، اجتماعية، سياسية وعسكرية؛

– لقد أدخلت قرارات التأميم الدول المصدرة للبترول في حسابات العالم كقوة حقيقية وانعكس ذلك على كيانها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي بل حتى على الجانب النفسي، إذ أعطى التأثير السيكولوجي للتأميم قوة كبيرة للدول المنتجة في رفع ثقتها بنفسها وإحساسها بقدراتها في مقارعة أقوى قلاع الدول الاستعمارية وهي قلعة البترول التي تسيطر عليها شركات من أقوى الشركات الاحتكارية العالمية، بعد أن كان إعلان التأميم في حينه يعتبر مجازفة تنذر بالخطر؛

ولذلك، فبالرغم من الاعتقاد السائد أن ارتفاع أسعار البترول بأكثر من أربع مرات في بداية السبعينيات بعد الصدمة البترولية الأولى هو التحول الكبير في تاريخ النفط، لكن الحقيقة هي أن حركة التأميم – التي كانت تقريبا متزامنة معها – هي التحول الفاصل في مسيرته . فتحويل ملكية حقول النفط و أغلب أسهم

[1] عيسى مقليد، مرجع سابق ،ص 32 .

الشركات العالمية إلى ملكيات الدول المضيفة غيَر تماما قواعد العمل السابقة في صناعة البترول من الناحية القانونية والاقتصادية والتنظيمية

المطلب الثاني: تصنيف النفقات العامة في الجزائر:

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين : نفقات التسيير dépenses de fonchonnemments ونفقات التجهيز dépenses d'équipements وهذا مانصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (21/90) بحيث نصت على ما يأتي : " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخص بها " [1].

و تنص المادة 20 من القانون 17/84 على" توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار[2].

ومن خلال نص المادتين السابقتين نلاحظ أنه يتم تقسيم (تصنيف وتبويب) النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا: نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة ، تدفع للمصالح العمومية والإدارية مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من وهي النفقات التي لا ينجز عنها أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقة وهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة [3].

وقد قسمت المادة 24 من القانون 17/84 نفقات التسيير حسب نص المادة على: " تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي[1]:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

وهي عبارة عن اعتمادات ممنوحة لتغطية أعباء الدين العام وكذلك الأعباء المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا العنوان على خمسة فقرات كالأتي:

- الفقرة الأولى: احتياط الدين
- الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العائم
- الفقرة الثالثة: الديون الخارجية : وهي خاصة بالعقود التي تبرمها الدولة مع حكومات اجنبية.

---

[1]– الجريدة الرسمية المادة 03 قانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 1990/08/11 ، المتعلق بقوانين المحاسبة العمومية،

[2] – الجريدة الرسمية،قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية ،الجريدة الرسمية ، العدد 28، الصادرة في 1984/7/10.

[3]– بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير تخصص: نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،2007، ص: 177.

[1]– قانون 17/84، مرجع سبق ذكره.

- الفقرة الرابعة :الضمانات: وتخص العقود التي تبرم بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية.
- الفقرة الخامسة: نفقات محسومة من الإيرادات (وهي ناجمة عن الانخفاض في الإيرادات).

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية :

ويدرج ضمن هذا الباب الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية(المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية .....) من ناحية المستخدمين، الأجهزة، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات لذا فان النفقات التي يتضمنها القسمين الأول و الثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة، وينبغي أن تقرر و تراقب حسب قواعد مختلفة عن تلك التي تطبق على بقية النفقات العامة.

الباب الثالث : النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتتمثل في النفقات اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والمعدات والعتاد وتتكون من:

الفقرة الأول: الموظفون ، مرتبات العمل.

الفقرة الثانية: الموظفون المعاشات والمنح.

الفقرة الثالثة: الموظفون ، التكاليف الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: الأدوات وتسيير المصالح.

الفقرة الخامسة : أشغال الصيانة.

الفقرة السادسة: إعانات التسيير.

الفقرة السابعة : النفقات المختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية "

يضم هذا العنوان أساسا التحويلات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ومختلف عمليات الدعم والمساعدة والتضامن كالنشاط التربوي والثقافي، والنشاط الاقتصادي المتعلق بالتدخلات و عمليات الدعم المختلفة.

ويضم هذا الباب سبعة فقرات كالآتي:

الفقرة الأول: التدخلات العمومية والإدارية .

الفقرة الثانية: النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية).

الفقرة الثالثة: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي و التشجيعات والتدخلات .

الفقرة الخامسة : النشاط الاقتصادي ، إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية..

الفقرة السادسة: النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن.

الفقرة السابعة : النشاط الاجتماعي، الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ، القيام بإجراءات لحماية الصحة).

و بالتالي فان النفقات المتعلقة بالأبواب الثالثة و الرابعة تقسم حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية، ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الإعتمادات الإجمالية حسب العناوين و الفصول بدلالة طبيعتها.

إن كل نفقات التسيير المجموعة في هذه العناوين الأربعة تقسم في الجدول"ب" الملحق بقانون المالية و هو ما يبينه الجدول الموالي لميزانية التسيير لسنة 2016.

الجدول رقم (04): الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية. الوحدة: (ألاف دج)

الدوائر الوزراية	المبالغ
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني.....	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية.....	426.127.386.000
الشؤون الخارجية و التعاون الدولي.....	30.573.877.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....	**للبيان**
العدل.....	73.431.991.000
المالية.....	95.399.378.000
الطاقة.....	44.793.741.000
الصناعة والمناجم.....	5.349.818.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
المجاهدين.....	248.645.702.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	26.033.177.000
التجارة	20.527.7754.000
النقل.....	11.218.880.000
الموارد المائية والبيئة.....	17.616.679.000

الأشغال العمومية	19.085.89.000
السكن والعمران والمدنية.....	12.302.786.000
التربية الوطنية.....	764.052.390.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	312.145.998.000
التكوين والتعليم المهنيين.....	50.379.263.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	226.484.929.000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4.117.881.000
الثقافة.....	19.056.672.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان.....	243.408.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	379.407.269.000
الشباب والرياضة	37.181.458.000
الاتصال.....	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3.875.224.000
المجموع الفرعي	**4.359.144.400.000**
التكاليف المشتركة.....	448.187.600.000
المجموع العام	**4.807.332.000.000**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد68،الصادرة بتاريخ: 31 ديسمبر 2015، ص:37.

ثانيا: نفقات التجهيز (الاستثمار)

وتسمى أيضا بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار ، وتتمثل نفقات التجهيز في النفقات التي لها طابع الاستثمار.

فإذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزرات فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي[1].

مثل: الزراعة والصناعة، الأشغال والبناء ، النقل والسياحة.

[1]- عمر يحياوي، **النظرية العامة وفقا للتطورات**، دار هومة الجزائر، 2005 ص: 48.

وتسمى نفقات التجهيز بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وذلك لطابعها الاستثماري الذي يزيد من إجمالي الناتج الوطني، فهي تتصف بالإنتاجية الكبيرة، مقارنة بنفقات التسيير، وذلك لأنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة[1].

وقد قسمت المادة 35 من القانون 17/84 نفقات التجهيز حيث نصت على : " تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الموازنة العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي ، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي[2]:

1- الاستثمارات المنفدة من قبل الدولة؛

2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

3- النفقات الأخرى بالرأسمال.

وتجمع هذه النفقات الاستثمارية وتوزع على القطاعات الاقتصادية المراد تجهيزها على النحو التالي:

- القطاع رقم 0: المحروقات
- القطاع رقم 01: الصناعات التحويلية
- القطاع رقم 02: الطاقة والمناجم
- القطاع رقم 03 : الفلاحة والري
- القطاع رقم 04: الخدمات
- القطاع رقم 05: المنشات القاعدية الاقتصادية والإدارية
- القطاع رقم 06: التربية والتكوين.
- القطاع رقم07: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
- القطاع رقم 08: المباني والسكن ووسائل التجهيز
- القطاع رقم 09: استثمارات أخرى .

حيث أن نفقات التجهيز تدون في الجدول"ج" كما يوضحه الجدول الموالي لقانون المالية لسنة 2016.

[1]- بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص: 179

[2]- قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 ، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (05): الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات الوحدة(ألاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية والاقتصادية و الإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية والاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	-	542.949.928
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	-	-
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**239.005.000**	**230.505.000**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**239.005.000**	**773.454.928**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد68،الصادرة بتاريخ: 31 ديسمبر 2015، ص:38.

ويلاحظ أن تقسيم ميزانية النفقات يخضع لقاعدة معروفة وهي قاعدة تخصيص الاعتمادات ومعناها أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام أي أنه لا يجوز أن يوافق البرلمان مثلا على تخصيص 30 مليون دينار لنفقات وزارة الإسكان تاركا للحكومة أمر توزيع هذا المبلغ على أوجه إنفاق الوزارة المختلفة من مركبات الموظفين ونفقات إدارة وصيانة مباني الوزارة واستثمارات في المشروعات التي تقوم بها وغير ذلك ، بل يتعين أن يوافق البرلمان على تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق الوزارة وبمقتضى هذه القاعدة لا يجوز للحكومة أن تنقل مبلغا اعتمده البرلمان للنفقات الواردة في باب معين للإنفاق على موافقته

وبمفهوم المخالفة يجوز للحكومة أن تنقل الاعتماد المخصص لبند من البنود الواردة في اعتماد باب الإنفاق على بند أخر وارد في نفس الباب، ولا تختلف النفقات من وزارة إلى أخرى[1].

شكل رقم (06): تقسيمات النفقات العمومية

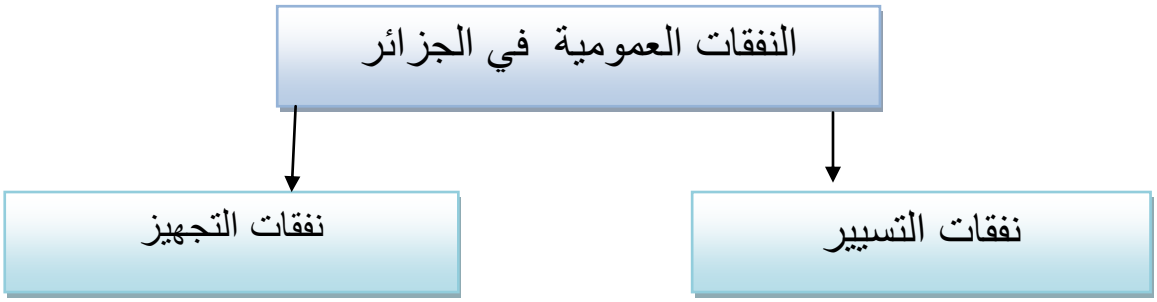

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث:علاقة سعر النفط بنفقات الميزانية العامة في الجزائر:

إن الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط تؤثر على معظم اقتصاديات الدول ، حيث يؤدي هذا الانخفاض في الأسعار إلى انخفاض العائدات النفطية و بالتالي انخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول، لاسيما الدول التي تعتمد بنسب كبيرة على الجباية البترولية كمصدر للإيرادات لتمويل ميزانيتها و منها الجزائر التي تعتمد على الجباية البترولية بنسبة 98%.

وبما إن الإيرادات العامة ترتبط بعوامل خارجية أي العوائد النفطية و السوق العالمية للنفط، و النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية و بالضغوط التضخمية في الاقتصاد فان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة.

و لقد أدى انخفاض الأنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية حيث اثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث ان هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية و إنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري و الإنمائي، [2] وتتطلب في حالة حدوث العجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض و ذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو التمويل، و تخفيض الأنفاق خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا و تخفيض المصروفات الجارية يمكن إن يكون صعبا، صورة مذمومة و لا يحضى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء و لها أهمية حاسمة في تنمية البلد[3]،إما في حالة ارتفع أسعار النفط و تراكم

---

[1]– لطفي فاروق زلاسي ، **دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الشهيد حمة لخضر 2014-2015 ص:28.

[2] - داود سعد الله، **اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000-2010**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011،ص:28

[3]ابو فليح نبيل،**صندوق ضبط الموارد في الجزائر في أداء ضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، ص:255

الفوائض المالية و نمو الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لانجاز المشاريع الضخمة(إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط:

برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية أساسية للإنفاق في الجانب الاجتماعي'

- استثمارات في قطاع النفط نفسه زيادة النفقات العسكرية
- تسديد الديون

و يمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم(07): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر

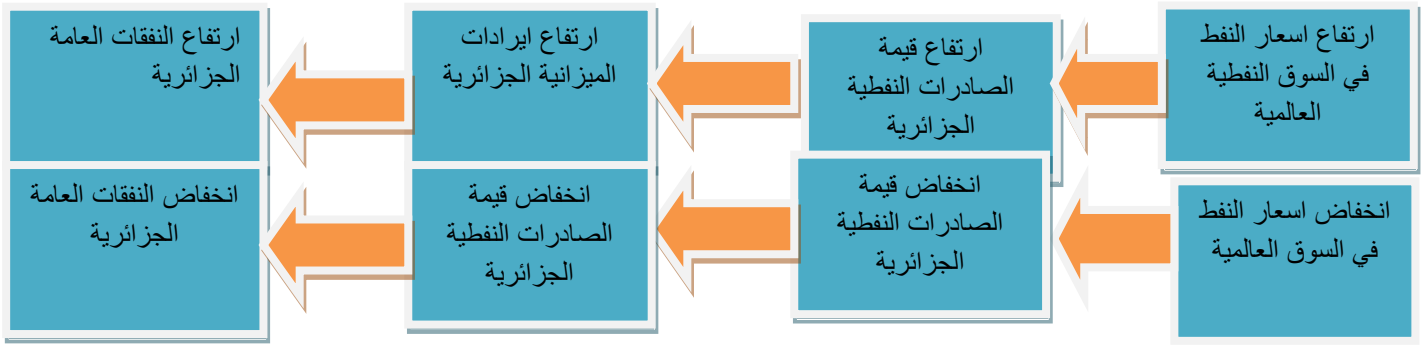

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثاني: العلاقة بين تقلبات اسعار البترول و النفقات في الجزائر

أصبحت في المالية العامة الحديثة تحدد الإيرادات أولا وعلى أساسها يتم تحديد الإنفاق العام، ولما ارتبطت الدول الريعية من بينها الجزائر على مورد واحد في التصدير هو البترول فإن ميزانيات هذه الدول أصبحت مرهونة بتقلبات أسعاره في السوق العالمية .

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط (2008-2016)

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة مسار تطورات أسعار البترول خلال الفترة من 2008 إلى 2016 و أهم العوامل المؤثرة فيها وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم(06) :تطورات أسعار النفط في (2008-2016)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البرميل بالدولار	98.96	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38	99.19	52.79	42.33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- قوانين المالية(2008-2016)

- **Source**:British petroleum ,statistical review of world Energy,London,(BP), (june 2016), p:30

الشكل رقم (08): تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2008-2016)

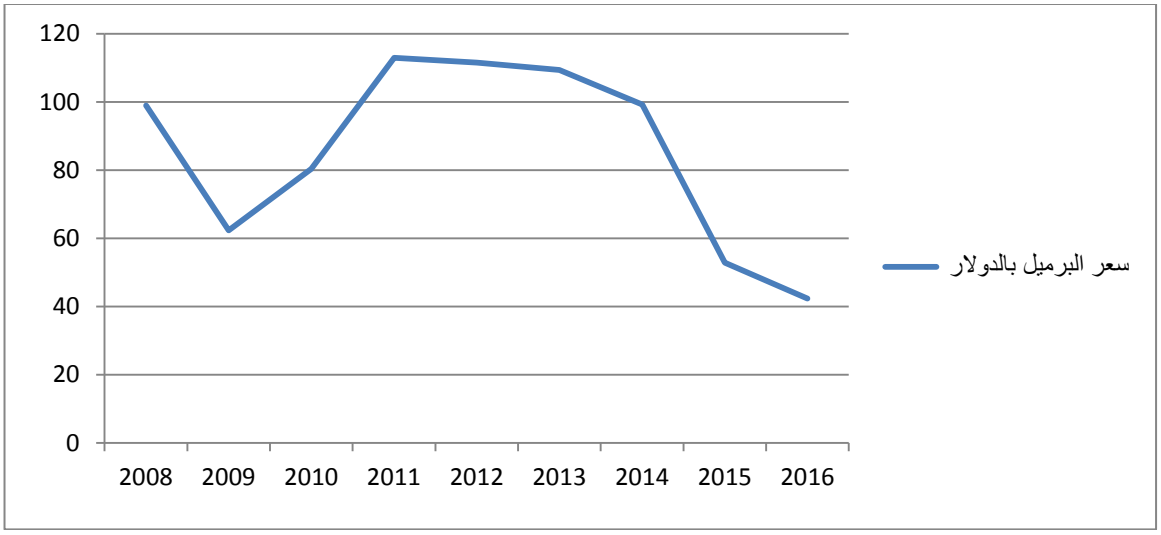

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال ملاحظتنا للجدول والمنحى البياني السابق نلاحظ مايلي:

- **بالنسبة لسنتي 2008-2009:**

شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا في مستوياتها خلال سنة 2008 بنسبة 32,5% مقارنة بعام 2007، حيث انتقل السعر الفوري لسلة الأوبك من 74.66 دولار للبرميل سنة2007 إلى 98,96 دولار سنة 2008، لتنخفض بنسبة 34,44 % خلال سنة 2009 مسجلة قيمة 62.35 دولار للبرميل سنة 2008.

ويرجع السبب في هذا الانخفاض الحاد والمفاجئ للأسعار إلى تأثر السوق النفطية بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي لم تكن بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وخلال فترة لم تتجاوز بضع أشهر تخلت أسعار النفط عن المكاسب التي حققتها على مدى يفوق ست سنوات و نصف من الارتفاع المتواصل، وجاء الربع الأول من سنة 2009 مخيبا للآمال رغم كل الجهود المبذولة للخروج من الأزمة خاصة في ظل زيادة مستوى الضبابية و عدم الثقة في الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي حيث كان النمو السالب مهيمنا على الاقتصاد العالمي و مجموعاته من دول صناعية و نامية على حد سواء، ونظرا للارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو على الطلب العالمي للنفط فقد أدى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى انخفاض الطلب العالمي للنفط و منه انخفاض سعر النفط، كما ساهم لجوء الأوبك إلى خفض إمداداتها النفطية خلال ثلاث مناسبات من عام 2008 مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج الأوبك إلى ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الأوبك، وهو الأمر الذي يعطي طمأنينة و يساهم في تبديد مخاوف نقص الإمدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار خلال سنة 2009 ارتفع سعر البرميل من النفط الى80.35 دولار للبرميل سنة 2010، وأخذت الأسعار تأخذ منحا تصاعديا إلى إن انهارت أسعار النفط بصورة حادة و ومفاجئة مند منتصف العام 2014، و في اقل من سنة واحدة أي خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2015 سجلت على الاقتصاد الجزائري مؤشرات عديدة:

- تراجع للعملة المحلية؛
- ارتفاع الواردات من السلع مع تراجع العائدات النفطية ب 52 % إلى 34 مليار دولار مقارنة بسنة 2014؛
- وكذا عودة الارتفاع للأسعار عند الاستهلاك ليلامس معدل التضخم 5%، واستمر هذا الانخفاض خلال الشهور اللاحقة ليصل إلى 45.30 دولار للبرميل في جويلية 2016 بالرغم من بعض الارتفاعات الطفيفة على طول الفترة.

وهنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط منها:

- ظهور إنتاج النفط الصخري، حيث أضاف هذا المصدر حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

وعلى عكس ما قامت به منظمة الأوبك خلال فترة الأزمة المالية العالمية(2008-2009) من خفض للإنتاج عقب انهيار أسعار النفط مما ساعد على انتعاشها مجددا، فقد ركزت المنظمة خلال هذه الفترة على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، حيث قامت بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد للأسعار.إضافة إلى هذا تراجع الطلب العالمي و خاصة في الأسواق الصاعدة.

المطلب الثاني: اثر تقلبات أسعار البترول على نفقات التسيير في الجزائر(2008-2016)

سنقوم من خلال هذا المطلب ببيان انعكاس تقلبات أسعار البترول وتغيرها من حيث قيمتها على أداء نفقات التسيير وذلك للفترة مابين 2008 إلى 2016

جدول رقم (07): العلاقة بين تغير أسعار البترول ونفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة(2008-2016)

السنوات	إجمالي نفقات التسيير	سعر البترول	الجباية البترولية
2008	2017.1	98.96	4088.6
2009	2593.7	62.35	2412.7
2010	2837.1	80.35	2905
2011	3434.3	112.92	3979.7
2012	4608.3	111.49	4192.0
2013	4335.6	109.38	4399.99
2014	4714.5	99.19	1577.73
2015	4972.3	52.79	1722.9
2016	4807.3	42.33	1682.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- قوانين المالية للسنوات (2008-2016)
- **Source:**British petroleum ,statistical review of world Energy,London,(BP), (june 2016), p:30

الشكل رقم (09): منحنى بياني يوضح تطور اجمالي نفقات التسير والجباية البترولية خلال الفترة(2008-2016)

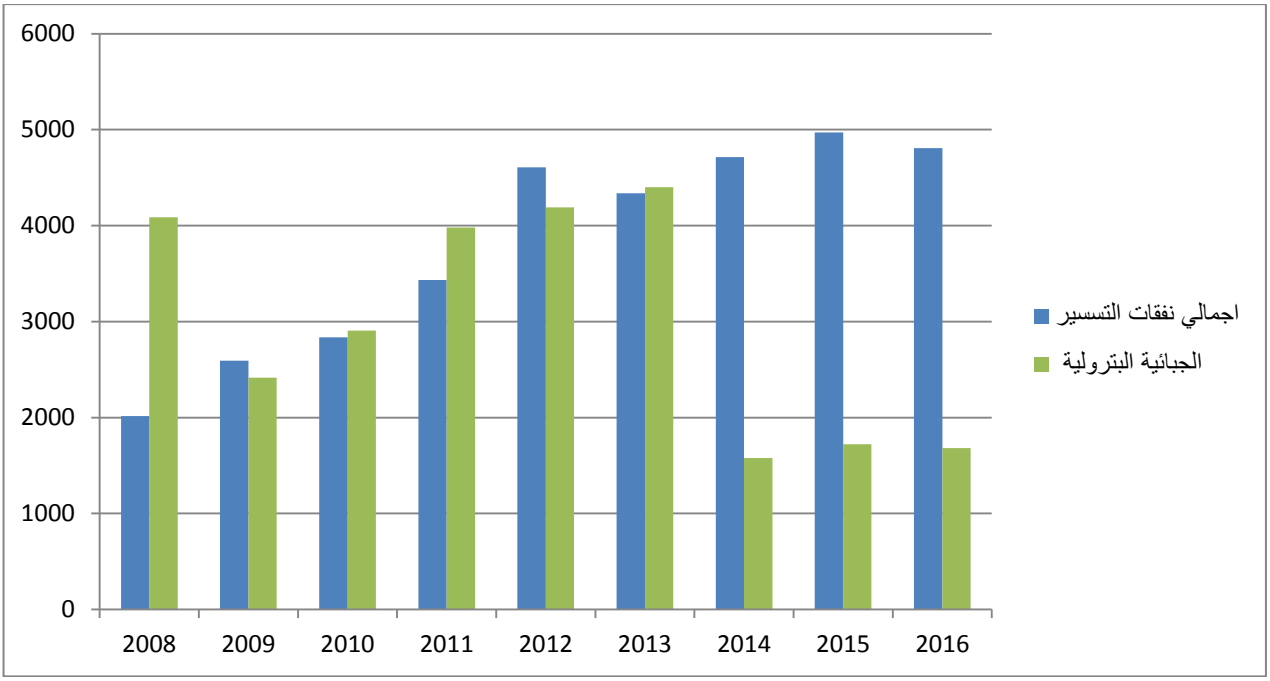

من خلال الجدول رقم(04) والشكل رقم (07) نلاحظ:

السنتين 2008 و 2009 :

فرغم انخفاض سعر البترول من 98.96 إلى 62.35 وبالتالي انخفاض الجباية البترولية كما هو مبين في المنحنى السابق من 4088.6 إلى 2412.7 مليار دولار إلا إن نفقات التسيير قد سجلت ارتفاعا من 2017.1 إلى 2593.7 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى:

- ارتفاع في قيمة الجزائر من النفط خلال هذه الفترة؛
- إعداد سعر مرجعي في إعداد الميزانية العامة يقدر ب 37 دولار للبرميل، باعتبار هذا السعر يتماشى مع الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية ، وهو اقل من سعر البترول خلال نفس السنة والمقدر ب 62.35 دولار للبرميل مع تحقيق فوائض مالية سابقة.

السنوات من 2010 الى 2013:

من خلال ملاحظتنا للأعمدة البيانية السابقة يتضح لنا أن قيمة نفقات التسيير تتخذ منحا تصاعديا خلال هذه الفترة، وهذا رغم التغيرات الواضحة في أسعار البترول خلال نفس الفترة.

حيث سجلت نفقات التسيير تزايدات ملحوظة بوصولها إلى 3022.9 مليار دينار جزائري ويرجع السبب في ذلك إلى:

- زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي؛
- ترقية الموارد البشرية للانتفاع من خبرتهم وقدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني؛
- الأنظمة التعويضية للوظيف العمومي؛

- إعادة توزيع مستخدمي الحرس البلدي؛
- بالإضافة إلى تنصيب قسم محترف لكرة القدم؛
- وأيضا اهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لديهم المقدرة على إتمام تعليمهم، وهذا ما جعلها تستمر في التزايد لتبلغ سنة 2014: 7414.5 مليار دينار جزائري.

ولقد عرفت هذه الفترة أيضا اتخاذ الحكومة الجزائرية لمجموعة من الإجراءات من اجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا بعد الارتفاع القياسي لأسعار المواد الغذائية حيث قامت ب:

- إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة ب5% على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية؛
- إعفاء الرسم على القيمة المضافة TVA المقدر ب 17 على السلع الاستهلاكية الأساسية؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمؤسسات الخاصة بانتاج الزيت والسكر.

السنوات من 2014 الى 2016

ابتداء من سنة 2014 و بتوالي الانخفاضات في الأسعار نلاحظ أن نفقات التسيير لم تستجب كلية لهذه الانخفاضات ففي سنة 2015 ورغم انخفاض سعر البترول بأكثر من 47 دولار إلا أن نفقات التسيير سجلت ارتفاع محسوسا مقارنة بسنة 2014 حيث ارتفعت نفقات التسيير من 4714.5 مليار دينار جزائري إلى 4972.3 مليار دينار جزائري وهذا نظرا لارتفاع قيمة الجباية البترولية خلال نفس الفترة من 1577 إلى 1792 مليار دينار جزائري. أما سنة 2016 فقد سجلت انخفاضا في السعر البترولي و الجباية البترولية وهو ما اتضحت أثاره على نفقات التسيير و التي سجلت قيمة 4807.3 مليار دينار جزائري.

ويرجع السبب في ذلك إلى:

- ارتفاع قيمة صادرات الجزائر من النفط رغم الانخفاض في الأسعار؛
- من جهة أخرى حتى وان انخفضت إيرادات الميزانية العامة للجزائر وصادراتها النفطية لا يمكن للنفقات أن تتبعها بالانخفاض دائما، حيث لا يمكن للحكومة أن تلغي نفقة في سنة تمت إضافتها خلال السنوات السابقة، لكن تأجيل مشاريع أو إعطاء الأولوية إلى مشاريع على حساب مشاريع أخرى.
- تميزت هذه الفترة أيضا باللجوء إلى صندوق ضبط الموارد كآلية لسد العجز في الميزانية العامة وهذا بعد انخفاض سعر البترول بأقل من السعر المرجعي المحدد في إعداد الميزانية العامة في الجزائر.

النتيجة المستخلصة من هذا التحليل أن نفقات التسيير لا تتأثر كلية بالتغيرات في أسعار البترول كما لاحظنا أن الدولة لم تقم بالغاء دعم الأسعار، لم تحرر أسعار الخدمات(التعليم النقل والصحة)، لم

تخفض الأجور وبالتالي فان السياسة المتبعة هنا هي سياسة ترشيدية وليست سياسة تقشفية وذلك في مجال نفقات التسيير.

المطلب الثالث: اثر تقلبات أسعار البترول على نفقات التجهيز(2008-2016)

بعد أن قمنا في المطلب السابق بتحليل تقلبات أسعار البترول وانعكاسها على نفقات التجهيز، سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز تأثيرات هذه الأسعار على نفقات التجهيز، حيث يوضح الجدول الموالي العلاقة بين تغير أسعار البترول ونفقات التجهيز:

جدول رقم(08):العلاقة بين تغير أسعار البترول ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة(2008-2016)

السنوات	إجمالي نفقات التجهيز	سعر البترول	الجباية البترولية
2008	2304.9	98.96	4088.6
2009	2597.7	62.35	2412.7
2010	3022.9	80.35	2905
2011	3184.1	112.92	3979.7
2012	2820.4	111.49	4192.0
2013	2544.2	109.38	4399.99
2014	4941.7	99.19	1577.73
2015	3885.8	52.79	1722.9
2016	3176.8	42.33	1682.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- قوانين المالية للسنوات (2008-2016)

Source:British petroleum ,statistical review of world Energy,London,(BP), (june 2016), p30 .

الشكل رقم (10): تطور إجمالي نفقات التسيير والجباية البترولية خلال الفترة (2008-2016)

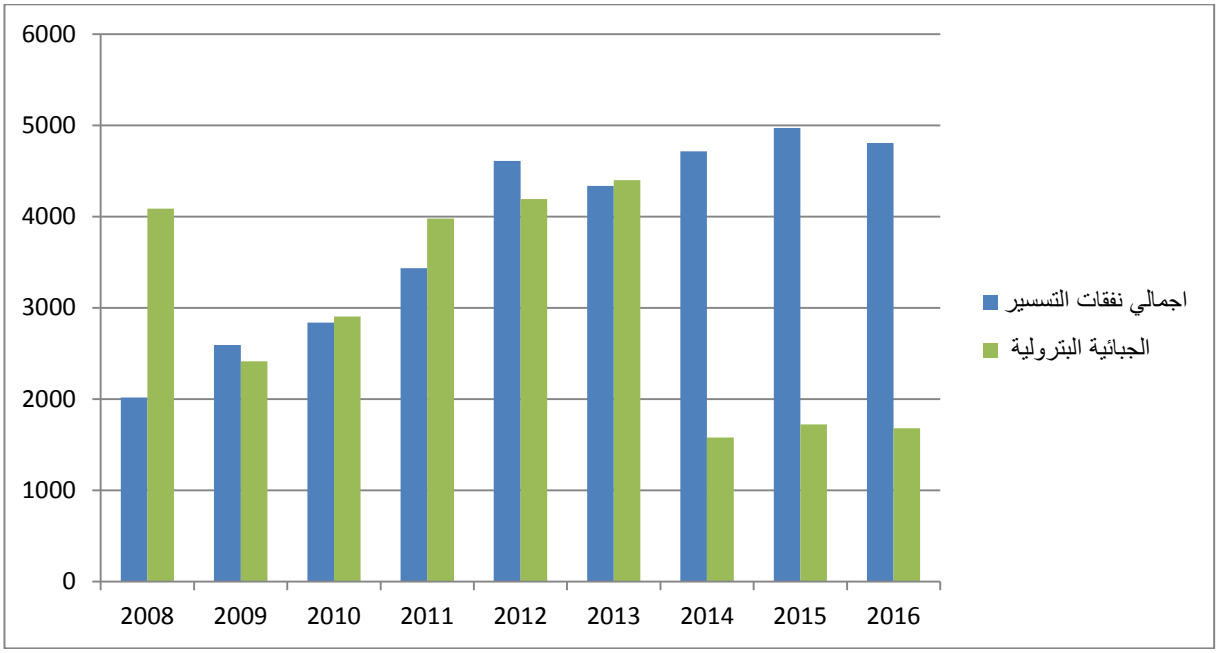

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نفقات التجهيز متزايدة، غير أن الزيادة في هذه النفقات تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا ترتفع هذه القيمة و أحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف السائدة والسياسة المنتهجة من طرف الدولة.

السنوات من2008 إلى 2010

ففي سنة 2009 نلاحظ أن قيمة نفقات التجهيز قد ارتفعت من 2304.9 إلى 2597.7 مليار دينار جزائري وهذا بارتفاع الجباية البترولية من2412.7 إلى 2412.7 مليار دينار جزائري في ظل انخفاض أسعار البترول من 96.96 إلى 62.35 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع في نفقات التجهيز الى:

- زيادة ايرادات ميزانية الجزائر من النفط خلال مفس الفترة؛
- زيادة استثمارات الحكومة من اجل ولوج مرحلة الازدهار، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات لتشمل القطاعات التالية:
- الصناعة؛
- الفلاحة والري؛
- دعم الخدمات المنتجة؛
- التربية والتكوين؛
- المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية؛
- دعم الحصول على السكن؛

- المخططات البلدية للتنمية.
- **السنوات 2010- 2014**

فبعودة تحسن أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2009 شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا محسوسا وهذا ما جسدته لسنة 2011 بتسجيلها قيمة 3184.1 في ظل سعر 112.92 دولار، واستمرار ارتفاع قيمة الجباية البترولية بوصولها إلى 4399.99 مليار دولار سنة 2013 وبالرغم من عودة الأسعار إلى الانخفاض التي قدرت ب99 دولار للبرميل إلا أن نفقات التجهيز ارتفعت إلى 4941.7 مليار دينار جزائري ويعود هذا الارتفاع إلى البرامج التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل، وكذا المحافظة على المستوى المعيشي كبرنامج التنمية الخماسي(2010-2014).

حيث تبنت الجزائر الجزائر سياسة توسعية شملت مايلي:

- سعي الجزائر إلى تسديد ديونها الخارجية؛
- تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحديث المنشات الأساسية وتطورها كالسكك الحديدية وتحسين شبكة الطرق، من اجل إقامة مناطق بالإضافة إلى تنمية النشاطات في جميع القطاعات الفلاحية والصناعية وإعادة الاستثمار ألفلاحي وذلك بإنشاء مخطط التنمية الفلاحة.
- **السنوات 2014-2016**:

ويبدو تأثير عوائد الجباية البترولية واضحا خلال السنتين الأخيرتين حيث سجلت نفقات التجهيز منحا تنازليا.

من خلال التحليل السابق لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز يتضح لنا انه رغم الارتفاع إلى الفارق بين السعر المرجعي وبين الأسعار الحقيقية للنفط التي صلت إليها السوق العالمية، حيث اعتمدت الحكومة سعرا مرجعيا بين 19- 37 دولار للبرميل بينما كان متوسط سعر النفط خلال الفترة السابقة بين 40 و50 دولار للبرميل وقد زاد الفارق في معظم السنوات عن قيمة 20 دولار للبرميل، بالإضافة إلى هذا الحجم الكبير لصادرات النفط الجزائرية. مما يؤدي حتما إلى وجود فوائض مالية ضخمة تجعل الدولة تاخذ راحتها في الإنفاق وتنفيذ مشاريعها التنموية.

من جهة أخرى حتى وان انخفضت إيرادات الميزانية العامة في أسعار النفط إلا أن النفقات وبفعل التزايد المستمر تتخذ منحا تصاعديا ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة التي تتبعها الدولة في الإنفاق بين التوسعية والانكماشية، وكذا عدم إمكانية حذف نفقة في سنة تمت إضافتها خلال السنوات السابقة، حيث تلجا الدولة إلى صندوق ضبط الموارد الذي انشاته سنة 2002 والذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر، وهدفه الأساسي هو امتصاص فائض الإيرادات النفطية من ميزانية الدولة، وكذلك تسوية وسد عجز الميزانية الجزائرية.

في ختام تحليلنا نؤكد على تأثر النفقات العامة في الجزائر بتقلبات أسعار البترول لكن بوجود عوامل أخرى كالظروف السائدة والسياسة المتبعة من طرف الدولة، حيث يمكن أن تزداد هذه النفقات من سنة لأخرى وذلك حسب اختلاف الأهداف المراد تحقيقها والمرجوة من طرف الدولة اتجاه مجتمعها، وذلك حسب الأولويات بين نفقات التسيير والتجهيز وهو ما يتضح من خلال سنة 2010 حيث آخذت نفقات التجهيز الأولوية وذلك لاهتمام الدولة بالاستثمارات الاقتصادية، وقد تأخذ نفقات التسيير الأولوية وذلك من اجل دعم الفئات الاجتماعية وكذا محاربة الفقر والاستفادة من القدرات والكفاءات في تنشيط الاقتصاد الوطني، وكذا التأكيد على إتباع الجزائر على السياسة الترشيدية وليست التقشفية وهذا بناء على الأرقام الملاحظة من قبل والتي أكدت على زيادة مستويات الإنفاق رغم الانخفاضات في أرقام الجباية البترولية.

خلاصة:

قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر وكذا المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة من اجل استرجاع سلطتها على ثرواتها الطبيعية من بينها البترول، لما لهذه المادة الحيوية من وزن اقتصادي كبير وهذا ما أكدته الدراسة التحليلية التي قمنا بها خلال المبحث الثاني و حيث قمنا بدراسة تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر، وتبين لنا كيف لعبت مداخيل الجباية البترولية في تمويل النفقات المتزايدة عبر فترة الدراسة، في تمويل كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث تحاول الجزائر الاستفادة من مداخيل الجباية البترولية خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتبقى سياسة الدولة المنتهجة في الإنفاق مؤثرا آخر في توزيع النفقات بين تسيير واستثمار وحتى في حالة التوسع او الترشيد في النفقة.

غير أن البترول كمصدر تمويلي للنفقات العام وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخيله المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق إن البترول ثروة ناضبة وعليه لابد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نمو دائم وتحقق رفاهية اكبر للمجتمع، مع ضرورة السعي إلى إيجاد مصادر تمويلية أخرى.

الخاتمة

إن أهمية النفط تنعكس وتتجسم في جوانب رئيسية حيث انه مصدر رئيسي وحيوي، وعصب مهم في الأنشطة الاقتصادية للدول من بينها الجزائر وذلك لما يكتسيه من أهمية مالية، اقتصادية، تجارية وحتى السياسية.

وتتعرض أسعار البترول إلى العديد من عوامل السوق، حيث أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره، والتي تنعكس بدورها على السياسة المالية الدولية.

تعد الميزانية العامة الواجهة التي تعكس إيرادات ونفقات الدولة، إحدى أهم أدوات السياسة المالية حيث تتأثر النفقات العامة بالعديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادتها منها ما هو ظاهري كزيادة رقم الإنفاق عدديا ومنها ماهو حقيقي كزيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة.

لقد حاولنا من خلال دراستنا توضيح الأثر والانعكاس الذي تحدثه أسعار النفط على الإنفاق العام حيث تتأثر بشكل كبير بالتطورات الحاصلة التي تحدث في أسعار النفط وخاصة إيراد الجباية البترولية حيث يؤثر سعر النفط بشكل كبير في حصيلة الجباية البترولية، وبالتالي يمكننا القول أن أسعار النفط لها اثر كبير في تطور النفقات العامة للدولة.

وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد وبصفة كلية على النفط، إضافة إلى أن الجباية البترولية تعد المصدر الأول والأساسي في تمويل النفقات العامة فان إي تغير في أسعار البترول سينعكس وبصفة مباشرة على توزيع النفقات العامة وبالتالي السياسة الاتفاقية للدولة، وهنا ننوه إلى خطورة الوضع الحالي في ظل تواصل انخفاض أسعار البترول ومدى تأثيرها على السياسة المالية للدولة باعتبار النفقات أداة من أدواتها.

بعد هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع المتمثلة في:

ما هي انعكاسات تطورات أسعار البترول على السياسة الاتفاقية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)؟ من خلال التساؤلات الفرعية المطروحة، استخلصنا مايلي:

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: توصلنا إلى صحة الفرضية الأولى التي تشير إلى أن ترشيد النفقات من أنجع الآليات لمواجهة تزايد النفقات العامة؛

الفرضية الثانية: تحققت هذه الفرضية والتي تشير إلى وجود عوامل مؤثرة على تغيرات أسعار البترول, حيث تؤثر عوامل اقتصادية والمتمثلة في العرض والطلب إضافة إلى مجموعة من العوامل الجيوسياسية والتنظيمات الدولية التي لها وزنها الكبير في التأثير على الأسعار؛

الفرضية الثالثة: توصلنا إلى عدم تحقق هذه الفرضية حيث لجأت الجزائر ونتيجة للتقلبات الحاصلة في أسعار البترول إلى إتباع سياسة ترشيدية وليست سياسة تقشفية باعتبارها لم تلغ دعم الأسعار، لم تحرر أسعار الخدمات(التعليم النقل والصحة)، لم تخفض الأجور. بل اقترحت تخفيض نفقات التسيير بنسبة

2.2 % بينما انخفضت نفقات التجهيز بنسبة 16% وهذا ما تظهره القوائم المالية لسنة 2016، ما يعني فعلا ترشيد النفقات.

- **نتائج الدراسة:**

1- تتجه النفقات العامة للدول نحو التزايد المستمر وهذا ما فرضه تطور دور الدولة وكذا تزايد الأنشطة الاقتصادية؛

2- في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة للدول وجب إتباع سياسة رشيدة في الإنفاق لاسيما الدول الريعية التي تعتمد على مورد واحد في التمويل؛

3- تتأثر أسعار البترول بالعديد من العوامل منها الاقتصادية والمتمثلة في العرض والطلب العالميين ومنها ماهو غير اقتصادي مثل التنظيمات الدولية والأحداث الجيوسياسية؛

4- تؤدي التقلبات المستمرة في أسعار البترول إلى حدوث أزمات عالمية تؤثر على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛

5- للنفط في الجزائر وزن ثقيل في الاقتصاد إذ يمثل شريان التدفقات المالية للميزانية العامة؛

6- عند حدوث تغيرات في أسعار البترول سواء بالزيادة أو النقصان فان هذا يؤدي مباشرة إلى تغير إيرادات الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للنفقات؛

7- عند زيادة أسعار البترول تزداد النفقات العامة وذلك بإتباع الدولة لسياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وغيرها، وفي حالة انخفاض أسعار البترول تنخفض النفقات العامة وذلك بإتباع سياسة انكماشية؛

8- يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتماد شبه كلي على البترول وبالتالي إيرادات الجباية البترولية، إذا فان التقلبات السعرية للبترول تعد من أهم المحددات للسياسة الإنفاقية في الجزائر.

- **التوصيات:**

من خلال هذا البحث تبين لنا مدى اعتماد ميزانية الجزائر على الإيرادات النفطية هذا ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية، وبناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلاه هذه الدراسة بإمكاننا تقديم التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

1- إعادة النظر في نظام التحصيل الجبائي عن طريق تطوير الإدارة الجبائية بدل نسب الضريبة التي لازالت تتغير في كل قانون مالي جديد؛

2- تصميم إدارة أكثر رشادة للإنفاق على النشاطات ذات الصلة بالأسواق الخارجية وإدارة جديدة للدعم الحكومي و تكرير المحروقات؛

3- تنويع الصادرات و الخروج من نسبة 98% محروقات ومعادن مع تطوير قدرات الإنتاج والتي لا تسمح بتلبية الطلب الداخلي للسكان دون اللجوء للاستيراد مع ارتباط التصدير بمتغير خارجي هو سعر النفط ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب؛

4- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة ومن أهمها الطاقة الشمسية؛

5- تحرير الاستثمار من العائق البيروقراطي و تشجيع الإنتاج المحلي بدل الاستيراد

على الحكومة وتحويل مخاطر الوضع الحالي إلى فرص في المستقبل وذلك بالنظر إلى القطاعات الراكدة والتي هي دون سقف النمو ودمجها في النمو وبالتالي تنويع الاقتصاد وهذه القطاعات هي: الصناعة الفلاحية، الصناعة(المنشات الصغيرة والمتوسطة)، المحروقات(التحويل والبترو كيمياء)، المناجم(الاستخراج والتحويل)،الخدمات(السياحة)، المعلومات(الاتصال وتكنولوجيا المعلومات)

إدارة الاقتصاد الوطني وفق مفهوم الأزمة للمدى المتوسط والبعيد واستشراف المستقبل.

أفاق الدراسة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة الاتفاقية في الجزائر خلال الفترة(2008-2016)، وهذه الدراسة جانب صغير لموضوع يحمل في طياته الكثير من التعقيدات، وفي ختام دراستنا نام لان يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحور بحوث جديدة يمكن أن نذكر منها:

- إمكانية إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية.
- الدراسات الإستشرافية لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار البترول.
- اثر انخفاض صادرات البترول على الموازنة العامة.

وفي الختام نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في توفير قدر من المعلومات التي استفدنا منها نحن، ويستفيد من يطلع على هذا البحث، والله ولي التوفيق.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ- القرآن الكريم :

سورة الفرقان الآية رقم 67

ب- الكتب :

1. ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
2. حامد عبد المجيد دراز، " مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، 2000.
3. حسن عواضة، "المالية العامة: دراسة مقارنة في الموازنة النفقات الواردات العامة"، دار النهضة العربية، ط1، بيروت1978.
4. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة ": ط،3، دار وائل للنشر، عمان 2007.
5. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،" أسس المالية العامة "، 2008.
6. سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، عمان،الاردن،2010.
7. سوزي عدلي ناشد: " أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، ط9، 2009.
8. سوزي عدلي ناشد،" الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصرللنشر، 2000.
9. السيد عبد المولى، " المالية العامة " دار الفكر العربي، القاهرة 1975.
10. صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. طاهر الجنابي،" المالية العامة و التشريع الضريبي"، جامعة بغداد كلية القانون.
12. عادل أحمد حشيش، " السياسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1996.
13. عادل العلي، طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق.
14. عبد الحميد محمد القاضي، " مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1974.
15. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق 1993.
16. عبد المجيد قدّي،" مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية "، ط2 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
17. عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
18. عمر يحياوي، النظرية العامة وفقا للتطورات، دار هومة الجزائر، 2005.
19. عيسى عبده، تقديم اسماعيل يحي، بترول المسلمين ومخططات الغاضبين، دار المعارف، جمهورية مصر

العربية، 1983 .

20. كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، 1986.
21. محرزي محمد عباس، " اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون– الجزائر، 2008.
22. محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.
23. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي– الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
24. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2003.
25. محمد حلمي مراد،" مالية الدولة"، كتب دار المعرفة.
26. محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، ط1، دار النفائس، لبنان،2010.
27. محمد خميس الزوكة، جغرافيا الطاقة مصادر الطاقة بين الواقع والمامول، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية،2001.
28. محمد شاكر عصفور،"اصول الموازنة العامة، "دار المسيرة للنشر و التوزيع، لبنان،2008.
29. محمد عبد القادر، كيماويات المنتجات البترولية، الدار المصرية للعلوم القاهرة، 2008.
30. محمد عبد المقتدر، عبد العزيز السيد، البترول وطرق استكشافه، دار الفكر، عمان، الأردن، 2008.
31. محمود حسين الوادي وآخرون،"مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، 2007.
32. نزار سعد الدين العيسى،إبراهيم سليمان قطف،"الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2006.
33. يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
34. يسرى محمد أبو العلاء، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

ت– المجلات و المقالات :

1. أبو فليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر في أداء ضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.
2. آمال رحماني، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 12،2013 .

3. سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطيةدراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.
4. عمر محمود ابوعبدة،" اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطنية دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995–2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة.
5. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر، محلية أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02/ 2012.

ث– المذكرات والأطروحات :

1. بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، "إصلاح الإدارة المحلية لترشيد النفقات العامة للدولة" دراسة حالة الجزائر للفترة جامعة العربي التبسي 2016.
2. بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980–2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان.
3. بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير تخصص:نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007.
4. بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VPR، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2010/2009.
5. جامع عبد الله، اثر تطورات اسعار النفط خلال الفترة 2000–2010 على الاقتصاديات النفطية–دراسة حالة الجزائر–،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011–2012.
6. جمعة رضوان: "تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970–2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر، تخصص :اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2007،2008.
7. حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحاتالاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009–دراسة تحليلية– ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادةالماجستيرفي الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012.
8. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008 – 2009.
9. داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000–2010، مدكرة مقدمة ضمن

متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

10. زكاري محمد،" دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 " مذكرة مقدمة ضمن متطلباتشهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2013-2014.
11. سالكي سعاد، " دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، 2011-2012.
12. السعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري(1970-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013/2012.
13. شعبان فرح، الحكم الراشد كمدخل لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012-2011.
14. العايب منير، أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية على الصادرات النفطية العربية حالة الجزائر 1992-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2012،2013.
15. العمري علي، دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2006) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
16. كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة مقدمة.
17. لطفي فاروق زلاسي،" دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي "، مذكرةمقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر 2014-2015 .
18. محمد الطيب دهب، "دور سياسة الاتفاق العام على الاستمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2001- 2014) "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص اقتصاد عمومي جامعة حمة لخضر الوادي.
19. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، للفترة الممتدة بين 1986-2010 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص : علوم تجارية، 2012/2011.

20. موري سمية، آثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستر، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسير
21. مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2004-2005.
22. مقراني حميد،" أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم (1988 -2012)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة – بومرداس 2014-2015.

د- المؤتمرات والملتقيات والمحاضرات :

1. بعاطل عياش، نوي سميحة، "آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2001-2014 "، ملتقى حول التنمية المستدامة، جامعة سطيف1، ص:12/11 مارس 2013
2. فتيحة موراشي، حسيبة مداني، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر 07،08 أفريل2008.
3. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي- الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

هـ: الجرائد الرسمية ، القوانين والتقارير :

1. الجريدة الرسمية، قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية،الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/7/10.

2. الجريدة الرسمية المادة 03 قانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 1990/08/11، المتعلق بقوانين المحاسبة العمومية.

3. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

و : المواقع الإلكترونية :

1-British petroleum ,statistical review of world Energy,London,(BP), (june 2016).

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1- Chemseddinechitour, la politique et la nouvel ordre pétrolière international ,EdDahleb 1995.

2- Jean charlesdubart : '' Energie le grand toumant'' , paris 1981.

الملاحق

ملحق رقم 01 : ميزانية التسيير لسنة 2008

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.935.650.000
مصالح رئيس الحكومة	1.103.287.000
الدفاع الوطني	295.514.357.000
الداخلية والجماعات المحلية	268.006.743.000
الشؤون الخارجية	27.238.446.000
العدل	27.043.141.000
المالية	32.718.928.000
الطاقة والمناجم	5.794.204.000
الموارد المائية	10.284.093.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	999.695.000
التجارة	6.277.126.000
الشؤون الدينية والأوقاف	10.552.600.000
المجاهدين	133.243.225.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	4.517.783.000
النقل	7.448.943.000
التربية الوطنية	280.543.953.000
الفلاحة والتنمية الريفية	53.312.802.000
الأشغال العمومية	3.663.883.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	129.201.251.000
الثقافة	8.276.873.000
الاتصال	5.003.416.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.320.177.000
التعليم العالي والبحث العلمي	118.306.406.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.546.238.000
العلاقات مع البرلمان	131.206.000
التكوين والتعليم المهنيين	19.873.561.000
السكن والعمران	7.355.512.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	61.020.350.000
التضامن الوطني	50.227.959.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	964.133.000
الشباب والرياضة	13.129.600.000
المجموع الفرعي	**1.589.555.541.000**
التكاليف المشتركة	**428.413.655.000**
المجموع العام	**2.017.969.196.000**

ملحق رقم 02 : ميزانية التجهيز لسنة 2008

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي

لسنة 2008 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج)

القطـاعات	رخـص البرامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة	812.000	667.000
الفلاحة والري	340.433.700	308.559.000
دعم الخدمات المنتجة	29.767.700	32.275.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	468.105.000	701.680.000
التربية والتكوين	139.331.000	162.165.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	104.874.000	102.429.000
دعم الحصول على السكن	317.074.000	312.729.000
مواضيع مختلفة	244.893.000	210.512.000
المخططات البلدية للتنمية	75.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.720.290.400**	**1.906.016.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	–	300.876.500
إعادة رسملة البنوك العمومية	–	10.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	50.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	111.750.000	38.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**211.750.000**	**398.876.500**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.932.040.400**	**2.304.892.500**

ملحق رقم 03 : ميزانية التسيير لسنة 2009

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	6.077.456.000
مصالح الوزير الأول	1.539.769.000
الدفاع الوطني	383.621.101.000
الداخلية والجماعات المحلية	368.743.476.000
الشؤون الخارجية	29.845.570.000
العدل	37.127.071.000
المالية	46.196.589.000
الطاقة والمناجم	18.516.354.000
الموارد المائية	7.748.356.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	1.504.662.000
التجارة	8.492.274.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.171.900.000
المجاهدين	151.075.449.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.284.994.000
النقل	8.215.955.000
التربية الوطنية	374.276.936.000
الفلاحة والتنمية الريفية	210.881.313.000
الأشغال العمومية	5.155.451.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	178.322.829.000
الثقافة	14.327.280.000
الاتصال	7.795.150.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.585.673.000
التعليم العالي والبحث العلمي	154.632.798.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.903.900.000
العلاقات مع البرلمان	188.069.000
التكوين والتعليم المهنيين	25.937.588.000
السكن والعمران	9.943.093.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	63.848.666.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	85.449.347.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.327.486.000
الشباب والرياضة	18.121.872.000
المجموع الفرعي	**2.241.858.427.000**
التكاليف المشتركة	**351.883.058.000**
المجموع العام	**2.593.741.485.000**

ملحق رقم 04 : ميزانية التجهيز لسنة 2009

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2009 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرامج	امتمـادات الدفع
الصناعة	614.000	1.201.000
الفلاحة والري	348.368.000	393.748.000
دعم الخدمات المنتجة	14.160.000	38.185.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	801.776.000	725.094.000
التربية والتكوين	300.925.000	241.933.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	211.060.000	183.824.000
دعم الحصول على سكن	617.975.000	230.027.000
مواضيع مختلفة	258.556.000	227.380.000
المخططات البلدية للتنمية	95.000.000	95.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.648.434.000**	**2.136.392.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	–	361.325.000
إعادة رسملة البنوك العمومية	–	50.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	80.000.000	20.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**140.000.000**	**461.325.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.788.434.000**	**2.597.717.000**

ملحق رقم 05 : ميزانية التسيير لسنة 2010

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.526.016.000
مصالح الوزير الأول	1.799.832.000
الدفاع الوطني	421.726.569.000
الداخلية والجماعات المحلية	387.178.344.000
الشؤون الخارجية	30.408.280.000
العدل	45.384.455.000
المالية	49.044.731.000
الطاقة والمناجم	26.368.795.000
الموارد المائية	7.845.277.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	2.038.802.000
التجارة	10.538.816.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.497.089.000
المجاهدين	145.404.843.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.784.069.000
النقل	19.345.233.000
التربية الوطنية	390.566.167.000
الفلاحة والتنمية الريفية	115.991.244.000
الأشغال العمومية	5.547.020.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	195.011.838.000
الثقافة	21.630.130.000
الاتصال	7.567.720.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.776.342.000
التعليم العالي والبحث العلمي	173.483.802.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.023.203.000
العلاقات مع البرلمان	194.649.000
التكوين والتعليم المهنيين	28.498.036.000
السكن والعمران	10.675.181.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	70.770.822.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	92.935.939.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.482.697.000
الشباب والرياضة	20.304.072.000
المجموع الفرعي	**2.313.350.013.000**
التكاليف المشتركة	**524.649.810.000**
المجموع العام	**2.837.999.823.000**

ملحق رقم 06 : ميزانية التجهيز لسنة 2010

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني
لسنة 2010 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطـاعات	رخـص البرنامج	امتمـادات الدفع
الصناعة	1.006.000	665.000
الفلاحة والري	332.400.000	335.592.000
دعم الخدمات المنتجة	86.879.000	44.732.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.473.561.000	1.095.942.000
التربية والتكوين	310.508.000	283.462.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	254.339.000	212.489.000
دعم الحصول على سكن	328.259.000	270.541.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**3 146 952 000**	**2.503.423.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	—	397.438.000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار	—	75.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	125.000.000	17.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات بالرأسمال	**185.000.000**	**519.438.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**3.331.952.000**	**3.022.861.000**

ملحق رقم07 : ميزانية التسيير لسنة 2011

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.329.601.000
مصالح الوزير الأول	1.774.314.000
الدفاع الوطني	516.638.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	419.486.622.000
الشؤون الخارجية	28.363.652.000
العدل	49.815.764.000
المالية	58.371.770.000
الطاقة والمناجم	30.416.135.000
الموارد المائية	11.111.443.000
الاستشراف والإحصائيات	939.109.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.135.439.000
التجارة	12.361.594.000
الشؤون الدينية والأوقاف	16.096.937.000
المجاهدين	169.614.694.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.266.759.000
النقل	28.874.103.000
التربية الوطنية	569.317.554.000
الفلاحة و التنمية الريفية	115.907.074.000
الأشغال العمومية	6.912.595.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	227.859.541.000
الثقافة	22.913.218.000
الاتصال	7.120.012.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.992.419.000
التعليم العالي والبحث العلمي	212.830.565.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	2.899.636.000
العلاقات مع البرلمان	241.660.000
التكوين والتعليم المهنيين	38.328.953.000
السكن والعمران	13.181.921.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	76.058.041.000
التضامن الوطني والأسرة	109.466.698.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	1.811.565.000
الشباب والرياضة	28.280.209.000
المجموع الفرعي	**2.796.717.597.000**
التكاليف المشتركة	**637.589.037.000**
المجموع العام	**3.434. 306.634.000**

ملحق رقم08 : ميزانية التجهيز لسنة 2011

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2011 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتمادات الدفع
الصناعة	116.000	772.000
الفلاحة والري	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة	18.169.500	39.445.500
المنشات القاعدية الاقتصادية والإدارية	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين	428.486.000	540.754.000
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.415.487.500**	**2.778.926.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	—	—
احتياطي للنفقات غير متوقعة	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**405.194.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.475.487.500**	**3.184.120.000**

ملحق رقم 09 : ميزانية التسيير لسنة 2012

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000
الدفاع الوطني	723.123.173.000
الداخلية والجماعات المحلية	622.260.318.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000
العدل	75.487.291.000
المالية	104.196.257.000
الطاقة والمناجم	31.783.386.000
الموارد المائية	50.291.662.000
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000
التجارة	22.189.764.000
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000
المجاهدين	191.635.982.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000
النقل	28.387.232.000
التربية الوطنية	544.383.508.000
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000
الأشغال العمومية	12.342.022.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000
الثقافة	19.618.095.000
الاتصال	10.739.311.000
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.927.269.000
العلاقات مع البرلمان	228.806.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000
السكن والعمران	18.204.576.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	186.100.734.000
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	2.647.204.000
الشباب والرياضة	36.141.213.000
المجموع الفرعي	**3.910.595.317.000**
التكاليف المشتركة	**697.655.158.000**
المجموع العام	**4.608. 250.475.000**

ملحق رقم 10 : ميزانية التجهيز لسنة 2012

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي

لسنة 2012 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	16.448.000	15.567.000
الفلاحة والري	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة	6.616.870	20.329.870
المنشات القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين	198.511.000	133.624.000
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	67.000.000	67.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.789.854.270**	**2.144.353.481**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**676.063.100**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.849.854.270**	**2.820.416.581**

ملحق رقم 11 : ميزانية التسيير لسنة 2013

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة والمناجم	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن والعمران	15.513.582.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب والرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجموع الفرعي	**3.952.575.911.000**
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجموع العام	**4.335.614.484.000**

ملحق رقم 12 : ميزانية التجهيز لسنة 2013

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتمادات الدفع
الصناعة	61.500	3.050.000
الفلاحة والري	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة	13.741.060	22.286.060
النشاات القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.113.654.100	713.925.100
التربية والتكوين	169.839.000	273.134.000
النشاات القاعدية الاجتماعية والثقافية	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على سكن	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	51.500.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	115.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**215.000.000**	**732.227.500**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

ملحق رقم 13 : ميزانية التسيير لسنة 2014

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

ملحق رقم 14 : ميزانية التجهيز لسنة 2014

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتمادات الدفع
الصناعة	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة	34.455.000	29.347.000
المنشات القاعدية الاقتصادية والإدارية	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين	231.721.400	243.865.900
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن	116.384.500	127.536.000
مواصيع مختلفة	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

ملحق رقم 15 : ميزانية التسيير لسنة 2015

الجدول (ب)

ملحق رقم 17 : ميزانية التجهيز لسنة 2015

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
النشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين	227.829.040	250.809.500
النشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**3.615.071.730**	**2.802.093.730**
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**464.600.000**	**1.083.691.200**
مجموع ميزانية التجهيز	**4.079.671.730**	**3.885.784.930**

ملحق رقم 17 : ميزانية التسيير لسنة 2016

الجدول (ب)

ملحق رقم 18: ميزانية التجهيز لسنة 2016

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	–	–
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**239.005.000**	**773.454.928**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**1.894.204.327**	**3.176.848.243**